

التخلف والتنمية

دكتور
محمد خليل برعي

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

دكتور
على حافظ منصور

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

توزيع
دار الثقافة العربية

١٩٩٠

٣٢٠
٤٨١

التخلف والتخلف

دكتور
على حنا فظ منصور

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

دكتور
محمد خليل برعي

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

توزيع
دار الثقافة العربية

١٩٩٠



تقديم

لقد أصبح موضوع التخلف والتنمية من الموضوعات التي تهتم بها
الكافة ، متخصصين وغير متخصصين ، اذ لو أخذنا في الاعتبار أن
الفقر نسبي ، وأن الفرد أو المجتمع لا يعتبر نفسه فقيرا الا اذا ما
أحس بذلك ، فإن الصهوة التي انتابت شعوب الدول المستعمرة بعد الحرب
العالمية الثانية قد اشعلتها بقرها وتخلفها ، وازداد هذا الشعور
بعد حصولها على استقلالها ، ومن ثم عملت جاهدة لتنمية
اقتصادياتها والارتقاء بمستوى معيشتها .

وفي هذا الكتيب يتعرض المؤلفان لموضوع التخلف ، والتنمية
على اعتبار أن العلم به أحق بخريجى الجامعة مهما تكن تخصصاتهم .
وقد صيغ الكتاب بأسلوب مبسط ، وقام الدكتور محمد خليا برعى
بكتابة الفصلين الاول والثانى ، وقام الدكتور على حافظ منصور
بكتابة بقية فصوله .

واننا اذ نرجوا أن نكون وفقنا فى عرض هذا الموضوع
باسلوب يفيد القارئ . فاننا ندعوا الله أن يفوق مصرنا الحبيبة
لتحقيق ما تصبو اليه من تقدم ورقى .

المؤلفان

القاهرة فى يناير ١٩٩٠

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الفصل الأول ، مفهوم التخلف	٥
الفصل الثاني ، خصائص الدول المتخلفة	١٢
الفصل الثالث ، مفهوم التنمية الاقتصادية	٢٩
الفصل الرابع ، أهداف التنمية الاقتصادية	٣٧
الفصل الخامس ، عقبات التنمية الاقتصادية	٦٢
الفصل السادس ، مراحل النمو الاقتصادي	٧١
الفصل السابع ، تمويل التنمية الاقتصادية	٨٩

الفصل الاول

مفهوم التخلّف

قد يكون من المفيد قبل أن نبدأ بالتعرف على مفهوم التخلّف والتنمية الاقتصادية أن نأخذ فكرة سريعة عن مفهوم التخلّف الاقتصادي ، وأن نفرق بين عدد من المصطلحات التي يشيع استخدامها بين العامة وبين المتخصصين . والتي قد تستخدم أحيانا كأنها مترادفات، كتعبيري الدول الفقيرة والدول المتخلفة ، وتعبيري الدول الغنية والدول المتقدمة . وتعبيري الدول النامية أو الأخذة في النمو ودول العالم الثالث . مثل هذه التعبيرات قد تحتاج الى بعض التحديد حتى يمكن التفرقة بينها .

الدول الفقيرة والدول الغنية

تنقسم دول العالم فيما بينها من حيث مستوى المعيشة الذي يتمتع بها أفرادها . فهناك دول تتوافر فيها السلع والخدمات ، الضرورية منها والكمالية ، ويحصل أفرادها على دخول مرتفعة تمكنهم من اشباع الجزء الأكبر من حاجاتهم ، وتتوافر فيها فرص العمل للقادرين عليه والراغبين فيه ، وبالتالي تنحصر البطالة فيها في اعداد محدودة قد تفرض عليهم البطالة نتيجة لتغيرات في العلاقات الاقتصادية كتحول الطلب من سلع الى أخرى أو تغير في فنون الانتاج أو نتيجة لعوامل عارضة قد تقصر أو تطول ، وحتى هؤلاء في مثل هذه الدول يجدون بعض الانظمة والمؤسسات التي تخفف

عديم عبء البطالة كالأمانات والتأمينات الاجتماعية ، وهذه الدول هي ما يطلق عليها اسم الدول الغنية (١) ، وكمثال لها الولايات المتحدة و انجلترا وفرنسا واليابان والسعودية والكويت ، وهي دول يتمتع فيها الافراد بمستوى معيشة مرتفع ولا يعانون الا من مشاكل الرفاهية ، الا ما ندر .

بينما نجد أن هناك دول أخرى تعاني من نقص في السلع الضرورية ونقص شديد في السلع الكيماوية ، ولا تتوافر فيها الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والسكن ونظافة البيئة ، ناهيك عن الخدمات الترفيهية الأخرى . وتنخفض فيها الدخل الى مستويات لا تمكن الافراد من اشباع جزء كبير من حاجاتهم الأساسية ، كما تشح فيها فرص العمل وتشيع البطالة بصورها المختلفة الاجبارية منها والاختيارية ، المقنعة منها والصريحة ، كما تفتقر مثل هذه الدول الى نظم أو مؤسسات تخفف عن العاطلين عبء البطالة وفقدان الدخل ، وحتى ان وجدت مثل هذه النظم فان ما تقدمه من امانات أو تأمينات تكون من الانخفاض بحيث لا تقيم أود العاطلين أو تفي بأمس احتياجاتهم . وهذه الدول هي التي يطلق عليها اسم الدول الفقيرة (٢) ، وكمثال لها الهند ومصر وتشاد والسنغال . وهذه الدول ينخفض فيها مستوى المعيشة وتنخفض الدخل ، الا ما ندر .

من ذلك نرى أن معيار التفرقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو متوسط دخل الفرد أو الأسرة ، أو مستوى المعيشة الذى يتمثل فى متوسط ما يمكن للفرد أن يشتريه من سلع وخدمات .

الدول المتقدمة والدول النامية

إذا ما نظرنا إلى مجموعة الدول الغنية ، فإننا نلاحظ أن هناك بعض الفروق الجوهرية فيما بينها ، إذ أننا نجد أن بعض هذه الدول مثل الولايات المتحدة و إنجلترا واليابان تتمتع بمستوى عال من الدخل نتيجة لنشاطها الاقتصادى ، أى نتيجة للتفاعـل الدائم والمستمر لعوامل الإنتاج ، بحيث يكون لها القدرة على خلق تيار من السلع والخدمات التى تمكنها من الاستهلاك الكبير ووجود فائض للتصدير يمكنها من استيراد بعض السلع التى قد لا تكون ظروفها مناسبة لإنتاجها . كما تتسم هذه الدول بمجموعة من الصفات التى تميزها عن غيرها كارتفاع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الصحة والتوازن بين قطاعاتها الانتاجية واعتمادها على عوامل داخلية تضمن لها الاستقرار الاقتصادى وعدم التبعية أو الاعتماد الكبير على الغير ، ومثل هذه الدول هى التى تسمى بالدول المتقدمة (١) . على حين نجد أن بعض الدول الأخرى مثل السعودية والكويت ، وإن كانت تنتمى إلى مجموعة الدول الغنية ، إلا أن المستوى المرتفع من المعيشة الذى تتمتع به يكون نتيجة لعوامل قد لا يكون لها دخل فيها ، كظهور البترول بها وارتفاع أسعاره ، ومن ثم

فإن هذه الدول فى غناها لا تعتمد على نشاط اقتصادى تمارسه بقدر ما تعتمد على عوامل قدرية قد تكون دائمة وقد تكون مؤقتة ، وبناءً على ذلك فإن مثل هذه الدول ، وإن كانت تنتمى الى الدول الغنية ، إلا أنها تعاني من انخفاض مستوى التعليم والثقافة ، وقد تعاني من انخفاض المستوى الصحى ، كما تتصف اقتصادياتها بعدم الاستقرار نتيجة لاعتمادها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع التى تنتجها وتصدرها للخارج ، وقد تتركز صادراتها فى دولة واحدة أو عدد قليل من الدول مما يجعلها معتمدة على الغير ، ومثل هذه الدول تعتبر فى مرحلة النمو أو تحاول أن تنمى من هيكلها الاقتصادى وبالتالي فإنها تدخل ضمن ما يسمى بالدول النامية ، أو الدول الآخذة فى النمو (١) .

الدول النامية والدول المتخلفة

إذا ما أخذنا فى الاعتبار مجموعة الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض ، فإننا نجد أن بعض هذه الدول ، كمصر والهند ، لم تستسلم لفقرها ، ولكنها تبذل الجهد الكبير لتحسين أوضاعها الاقتصادية وأحداث تغييرات دائمة ومستمرة فى هيكلها الاقتصادية وأحداث زيادات متتالية ومستمرة فى الدخل القومى أو الناتج القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية بحيث يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل سنة بعد أخرى . وقد يتم ذلك عن طريق خطط قومية شاملة كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، أو خطط جزئية كما هو الحال

فى دول الاقتصاد المختلط أو خطط تأشيرية كما هو الحال فى دول الاقتصاد الحر . ومثل هذه الدول تدخل أيضا ضمن الدول النامية أو الأخذة فى النمو . بينما نجد أن دول أخرى مثل تشاد أو جيبوتى قد استسلمت للفقر ، ولا تبذل محاولات جادة ، ومؤثرة لتغيير أوضاعها الاقتصادية ، أو أن استثماراتها لا تكون بالدرجة التى تكفل أن يزيد دخلها القومى بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وبالتالى فإن نصيب الفرد من الدخل فيها يتناقص سنة بعد أخرى ، بحيث تتردى فى دائرة الفقر ، ومثل هذه الدول يعانى سكانها من كثير من المشكلات الاقتصادية ، كتخلف البنية الأساسية وعدم اتزان هيكلها الاقتصادى ، وانخفاض مستوى الدخل والادخار والاستثمار ، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والخدمات الأساسية ، وعدم توافر السلع الضرورية منها والكمالية ، واعتمادها على الغير لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج وبين الصادرات والواردات ، و«زيادة مديونيتها الخارجية والداخلية ، إلى غير ذلك من صفات - سوف تأتى ذكرها بالتفصيل فيما بعد - تبقى على فقرها وتقع أمامها الكثر من العقبات التى تحد من قدرتها على التنمية ، وهذه الدول هى ما يطلق عليها اسم الدول المتخلفة (١) .

مما سبق نخرج بنتيجة هامة ، وهى أن مفهوم التخلف يختلف بعض الشئ عن مفهوم الفقر ، فالتخلف حالة لا يكون فيها المجتمع فى حالة فقر فحسب ، ولكن تكون هناك ظروف تبقى على وضع الفقر فيه .

ناتج إنما يعنى أن يكون متوسط دخل الفرد منخفضاً ، وما ينتج عن ذلك من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار مما يؤثر على نمو الانتاج والدخل ، وما ينتج عن ذلك أيضاً من انخفاض مستوى التعليم والصحة ، مما يؤثر على كفاءة العامل وانتاجيته .

كما يعنى التخلف أيضاً أن يكون الجهاز الانتاجى غير قادر على اشباع حاجاته مما ينتج عنه أن تكون واردات المجتمع أكثر من صادراته وبالتالي يعانى ميزان مدفوعاته من عجز مستمر يوقع المجتمع فى براثن المديونية التى تتراكم سنة بعد أخرى ، بحيث تكون أقساط هذه الديون وفوائدها عبء ثقیل يتحمله الاقتصاد المتخلف ويقيّد من حركته فى الحاضر والمستقبل .

كما تتصف اقتصاديات الدول المتخلفة بتخلف الفن الانتاجى واستخدامها لأساليب انتاجية غير متطورة ، واعتمادها على نشاط اقتصادى رئيسى واحد أو عدد قليل من الأنشطة يكون انتاجها موجه بصفة أساسية للتصدير للخارج ، ومن ثم فإنها تكون تابعة للدول الأخرى المتقدمة ، بحيث تتعرض اقتصادياتها لهزات وأزمات قد تكون عنيفة ، ولا يكون لها دخل فيها ، بل ويصعب عليها التحكم فى أسبابها ومسارها وآثارها .

كما نجد أن سكان الدول المتخلفة يتصفون ببعض الصفات التى تبقى على تخلفهم كارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات ، وشيوع السلوك الاستهلاكي الذى يتصف بالمظهرية ، والاستسلام للواقع وعدم الرغبة فى التغيير ، وبالتالي فإن معظم المدخرات القليلة التى

تتحقق في مثل هذه الدول قد تكتنز ، والقليل منها الذي يوجه الى
الاستثمار ينصب على تلك الاستثمارات غير المنتجة ذات الطبيعة
المضاربة كسراء الاراضى والعقارات والحلى .

وبصفة عامة فاننا حتى يمكن أن نتعرف بصورة أوضح على
خصائص الدول المتخلفة وعلى الاوضاع التى تبقى على تخلفها فاننا
نحتاج الى دراسة أكثر تفصيلا ، وهذا هو ما سوف نقوم به فى
الفصل التالى .

(الفصل الثانى)

خصائص الدول المتخلفة

على الرغم من أن الدول المتخلفة تتباين فيما بينها من حيث خصائصها ومعدل النشاط فيها . إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض الخصائص المشتركة بين هذه الدول . ولا يعنى وصف تلك الدول بهذه الخصائص أنها تتوافر فيها جميعا بنفس الدرجة ، وإنما يعنى أن أى دولة متخلفة تتصف بمعظم هذه الصفات من ناحية ، وأن هذه الصفات قد تختلف من دولة إلى أخرى من حيث درجتها من ناحية ثانية .

وقد يكون من المناسب هنا ، وقبل أن نناقش خصائص الدول المتخلفة ، أن نقوم بتقسيم تلك الخصائص إلى مجموعات ، وعلى وجه التحديد يمكن تقسيمها إلى :

- ١ - خصائص اقتصادية .
- ٢ - خصائص اجتماعية .
- ٣ - خصائص ديموجرافية .
- ٤ - خصائص سياسية .

ولا يعنى هذا التقسيم بطبيعة الحال وجود حدود فاصلة واضحة بين هذه المجموعات من الخصائص إذ أنها تتداخل فيما بينها بحيث قد يصعب الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى . فنجد أن الخصائص الديموجرافية ما هى فى الواقع إلا صفات

اجتماعية ، ولكننا نناقشها هنا كعنصر منفصل لما لها من أهمية وتأثير على الأوضاع الاقتصادية في الدول عامة . وسوف نناقش هنا بقدر من التفصيل كل مجموعة من هذه المجموعات .

أولا : الخصائص الاقتصادية :

١ - عدم تناسب عوامل الإنتاج :

لعل من أهم العوامل التي تؤدي الى ارتفاع أو تدنى النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو مدى توافر عوامل الإنتاج من عمل وموارد طبيعية ورأسمال وتنظيم . ومن الملاحظ أن هذه العناصر ، وإن كانت موجودة في جميع الدول ، إلا أن قدرتها أو وفرتها النسبية تختلف من دولة الى أخرى ، وحيث أن العملية الانتاجية تتطلب بالضرورة تضافر هذه العناصر بنسب معينة ، فإن أي اختلال كبير في التناسب بين هذه العوامل من شأنه أن يخلل بالعملية الانتاجية ، فنجد مثلا أن بعض الدول ، كمصر والهند ، على الرغم من توافر عنصر العمل فيهما ، إلا أنها تفتقر بشكل واضح الى بقية العناصر الأخرى ، وبصفة خاصة عنصر رأس المال ، كما أن دول أخرى ، كالسودان ، تتوافر فيها الموارد الطبيعية بينما لا يوجد لديها من العمالة الفنية ومن رأس المال ما يمكنها من استغلال هذه الموارد ، بينما دول ثالثة ، كليبيا ، قد يكون لديها من رأس المال ما لا يمكن لمواردها الطبيعية المجدودة أن تستغله . وهكذا نجد أن كل الدول المتخلفة ومعظم الدول النامية تعاني من قصور في أحد أو بعض عوامل الإنتاج وبصفة خاصة عنصر رأس المال ،

ولعل القصور فى هذا العنصر يعتبر أساس المشكلة بالنسبة للسـدول المتخلفة ، وذلك لما نعرفه عن طبيعة رأس المال من كونه بديل للعمل وبديل للموارد الطبيعية فى نفس الوقت ، بحيث نجد أن بعض الدول ، كاليابان ، استطاعت أن تنمى اقتصادياتها وترقى الى مصاف الدول المتقدمة ، على الرغم من افتقارها الشديد للموارد الطبيعية وذلك باستخدامها المكثف لرأس المال فى العملية الانتاجية .

٢ - تخلف البنية الأساسية :

من المعروف أن تكلفة انتاج أى سلعة من السلع إنما تتوقف على حجم الانتاج من ناحية ، وعلى حجم المشروع من ناحية ثانية ، وعلى موقع المشروع من ناحية ثالثة ، فقرب أو بعد المشروع عن طرق النقل والمواصلات ، وبعده أو قرب من الاسواق أو مصادر الخامـسات والطاقة ، كل هذه العوامل لها تأثير على تكلفة الانتاج لمـسا تخلقه من وفورات خارجية يتمتع بها المشروع . والوفـورات الخارجية التى تتحقق لأى مشروع إنما تتوقف على طبيعة البنية الأساسية الاساسية المتمثلة فى وسائل النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية والموانى والمطارات ووجود المؤسسات التمويلية ومراكز البحوث والمعاهد التدريبية الى آخر هذه المشروعات . ومن المعروف أن اقامة بنية أساسية متكاملة يحتاج الى استثمارات ضخمة ، وهذه الاستثمارات لا تعطى عائدا مباشرا ، كما أن عائدها غير المباشر لا يكون الا فى الاجل الطويل ، ولذلك فان امكانيات الدول المتخلفة على اقامة مثل هذه المشروعات تكون ضعيفة مما يجعلها تفتقر

بشدة الى بنية أساسية متكاملة . ومن شأن ذلك أن يعوق عملية التنمية الاقتصادية ، أو أن يجعل هذه العملية ذات تكلفة مرتفعة جدا . في مراحلها الاولى ، وذات عائد منخفض في الاجل القصير .

٣ - تخلف الفن الانتاجى :

نتيجة لاقتنار الدول المتخلفة لرأس المال ، فان الانتاج فيها يتم بالاستخدام المكثف للعمل ، ونتيجة لانتشار الدول لمشروعات البنية الاساسية فان الوحدات الانتاجية فيها عادة ما تكون صغيرة الحجم ومتناثرة ، أو بتعبير آخر ، يكون الفن الانتاجى المستخدم فيها متخلفا ، بحيث نجد أن النشاط الانتاجى في معظم المجالات يعتمد على الانتاج اليدوى أكثر من اعتماده على الانتاج الآلى ، وبأخذ شكل وحدات انتاجية صغيرة الحجم وبالتالي لا يستفيد من الوفورات الخارجية أو الداخلية التى تتمتع بها الوحدات الانتاجية فى الدول المتقدمة والتى تعتمد فى انتاجها على تكنولوجيا متطورة . ولا يقتصر مثل هذا الوضع على النشاط الصناعى فحسب ، ولكنه يمتد ليشمل الأنشطة الانتاجية الاخرى من زراعة وتجارة ونقل ومواصلات ، ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى تلك الأنشطة التى تعتمد على استثمارات أجنبية ، والتى يكون نشاطها موجها لانتاج سلع للتصدير للخارج ، ومثل هذه الأنشطة عادة ما تكون معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، بحيث يمكن القول أن الدول المتخلفة تتصف اقتصادياتها بالازدواجية ، بمعنى وجود قطاعين احدهما متخلف والآخر متقدم وكلاهما معزول عن الآخر تماما .

٤ - انخفاض الدخل :

فى ظل الفن الانتاجى المتخلف تكون انتاجية العامل منخفضة ،
وبما أن الاجر يتوقف على الانتاجية ، فان أجور العمال تكون بدورها منخفضة . كذلك نجد أن تكلفة الانتاج تكون مرتفعة والطلب المحلى على المنتجات منخفض مما يؤثر تأثيرا واضحا على معدلات الربح فيجعلها دون المستوى السائد فى الدول المتقدمة . كذلك يؤدي سوء استغلال الموارد الطبيعية من ناحية ، وانخفاض الطلب على منتجاتها من ناحية أخرى الى انخفاض الربح أو الإيجار . من ذلك نخرج بأن التخلف إنما يؤدي الى انخفاض عوائد عوامل الانتاج ، وبالتالي انخفاض الدخل القومى والدخل الفردى . وانخفاض الدخل لا يصيب فقط الافراد والمؤسسات الخاصة ، بل يصيب أيضا الحكومات ، حيث تقل إيراداتها من الضرائب والرسوم مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات كافية للمجتمع أو إقامة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة ، مما يعتبر من العوامل المبقية على التخلف .

٥ - انخفاض الادخار :

لئن كان حجم المدخرات بالنسبة للأشخاص المختلفين يتوقف على عوامل ذاتية ، كأن يكون الشخص مسرفا بطبعه أو حريصا بطبعه أو بخيلا بطبعه ، إلا أن حجم المدخرات بالنسبة لأى فرد ، مهما تكن طبيعته إنما يتوقف على حجم الدخل المتاح له ، فعند المستويات المنخفضة من الدخل يهتم الفرد بأشباع حاجاته الضرورية أولا ، وقد لا يعطى اهتماما للادخار حيث تكون المنفعة الحدية للإنفاق الحاضر

أعلى بكثير من المنفعة الحدية للانفاق في المستقبل ، ولكن مع كل زيادة في الدخل فإنه يوجه نسبة أكبر من هذه الزيادة الى الادخار ونسبة أقل الى الاستهلاك ، بحيث نجد أن الطبقات الفقيرة تحتفظ بنسبة قليلة من دخلها على شكل مدخرات بينما تحتفظ الطبقات الغنية بنسبة أكبر من دخلها في صورة مدخرات . وما ينطبق على الافراد ينطبق أيضا على المجتمعات ، فالدول المتخلفة ، نتيجة لانخفاض دخلها وعدم قدرتها على اشباع حاجاتها الاساسية ، تكون مدخراتها منخفضة ، بل أنه يمكن القول أن هذه المدخرات تكون من القلة بحيث لا تكفى لتحقيق الاستثمارات اللازمة للابقاء على مستوى انتاجها .

٦ - انخفاض الاستثمار :

حيث أن التكوين الرأسمالي ، أو الاستثمار ، يتطلب بالضرورة أن يقوم المجتمع باقتطاع جزء من انتاجه الجارى وحجزه عن تيار الاستهلاك ، وهذا هو ما يسمى بالادخار بمعناه الحقيقي ، وحيث أن معدل الادخار في المجتمعات المتخلفة منخفض ، فإن معدل الاستثمار بدوره يكون منخفضا . ويرجع الانخفاض في معدل الاستثمار ، بالاضافة الى ما سبق ، الى انخفاض معدلات الارباح في المشروعات المختلفة نتيجة لتخلف البنية الاساسية وبالتالي عدم وجود وفورات خارجية مما يؤثر على الانتاجية والربحية . ولعل انخفاض حجم الاستثمار هو من أهم العوامل التي تبقى على التخلف ، والتي تدخل الدول المتخلفة فيما يسمى بالداثرة الخبيثة للفقر ، فانخفاض الاستثمار يؤدي الى انخفاض الدخل ، وانخفاض الدخل يؤدي الى انخفاض

الادخار ، وانخفاض الادخار يؤدي الى انخفاض الاستثمار ، وهكذا تدور الدول المتخلفة فى هذه الحلقة التى لا تجد سبيل للخروج منها الا بفتح ابوابها للاستثمار الخارجى ، اما بصورة مباشرة واما بصورة غير مباشرة عن طريق الاقتراض من الخارج ، وفى كلتسى الحالتيى تقع الدولة فريسة للاستغلال الخارجى .

٧ - الاعتماد على نشاط اقتصادى اولى :

نتيجة لافتقار الدول المتخلفة الى رأس المال ، ونتيجة لوفرة عنصر العمل غير الماهر وتوافر الموارد الطبيعية أحياناً ، فان هذه الدول عادة ما تكتفى فى نشاطها الاقتصادى باستغلال ما وهبتها الطبيعة اياها من موارد ، فتجد أن النشاط الغالب فى معظم هذه الدول ينصب على الزراعة والرعى اذا ما توافرت فيهما الارض الزراعية الخصبة ، وعادة ما تخصص فى انتاج محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل التى تتناسب مع طبيعة تربتها من ناحية ومسح الظروف المناخية من ناحية أخرى ، وهى فى نشاطها هذا تنتج مسن هذه المحاصيل أكثر من احتياجاتها ، وتقوم بتصدير الباقي السى الخارج ، وتعتبر حصيلة هذه الصادرات المقدر الاساسى للعمليات الاجنبية التى تمكنها من استيراد احتياجاتها من السلع التى لا تستطيع انتاجها محلياً . أو قد يتركز نشاطها الاقتصادى فى النشاط الاستخراجى والتعدينى فتقوم باستغلال ما فى باطن الارض من معادن وخامات ، وعادة ما تقوم بتصديرها فى صورتها الأولية دون اجراء أى عمليات تصنيع عليها ، أو اجراء بعض عمليات

التصنيع البسيطة التى تضمن تخفيض تكلفة نقلها للبلاد المصدر اليها ،
أو القيام بذلك الجزء من التصنيع الذى قد يسبب بعض التلوث للبيئة .
وفى جميع الاحوال فان الدول المتخلفة أو الاخذة فى النمو بتخصصها
فى انتاج الخامات - الزراعية والمعدنية - بفرض التصدير ، فانها
تربط اقتصادها ، ربطا لا فكاك منه بالطلب الخارجى ، بحيث تفقد
ارادتها وسيطرتها على اقتصادياتها ، وتصبح العوامل الخارجية هى
أكثر العوامل تأثيرا عليها .

٨ - التبعية للخارج :

من أهم السمات التى تتصف بها الدول المتخلفة هى أنها لا زالت
- رغم حصولها على الاستقلال السياسى - تدور فى فلك الدول المتقدمة ،
ولعل هذه التبعية ترجع جذورها الى عوامل تاريخية حين كانت هذه
الدول مستعمرات تابعة لها . ولقد حاولت الدول المستعمرة أن
تربط مستعمراتها بها ربطا عضويا على اعتبار أنها مصدر للخامات
الرخيصة وسوقا للمنتجات العالمية ومجالا لتوظيف فائض عمالتها
واستثمار فائض رؤوس أموالها ، بالإضافة الى أهميتها السياسية
والعسكرية . ولقد كان من الطبيعى فى ظل الاستعمار أن تتطابق
النظم والقوانين الاقتصادية بين الطرفين ، كما كان من الطبيعى أن
تربط المؤسسات فيما بينها كالبنوك وشركات التأمين وأسواق الأوراق
المالية ، كذلك ترتبط العملة المحلية مع عملة الدول المستعمرة سواء
بالنسبة لإصدارها أو بالنسبة لعلاقاتها مع العملات الأخرى ، وهذا
بالإضافة الى الاعتماد الكامل فى المعاملات التجارية ، حيث نجد أن
التجارة الخارجية للدول المتخلفة تتمركز بالشديد ، بحيث يمكن

القول أن تجارتها تكاد تكون محصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول . وحتى بعد أن حصلت الدول المتخلفة على استقلالها السياسي ، لم يكن من الميسور لها أن تنسلخ تماما عن علاقاتها القديمة ، ومن ثم استمرت التبعية الاقتصادية قائمة ، بل أنه يمكن القول أن هذه التبعية ازدادت عمقا وقوة مع مرور الوقت بحيث تحول الاستعمار السياسي والعسكري إلى استعمار اقتصادي . ولقسند زاد من قوة هذه العلاقات اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات ، كذلك اعتمادها عليها في الحصول على القروض اللازمة لسد العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستثمارات الضرورية لتنميتها .

٩ - عجز ميزان المدفوعات :

إذا ما نظرنا إلى طبيعة السلع والخدمات التي تقوم الدول المتخلفة بانتاجها وتصديرها إلى الخارج ، وتلك التي تقسموم باستيرادها من الخارج فإننا نلاحظ أن السلع التي تصدرها . وهي عادة على شكل خامات يتناقص الطلب الخارجي عليها بمرور الوقت وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي في الدول المتقدمة ، والذي يهدف أساسا إلى توفير الخامات وتوفير العمالة ، بالإضافة إلى ظهور بدائل صناعية للكثير من الخامات الطبيعية ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى استمرار انخفاض أسعارها ، أو على الأقل ترتفع أسعارها بمعدلات قليلة ، في حين أن السلع التي تقوم باستيرادها يتزايد الطلب عليها لعدم وجود بدائل محلية لها ولتغير أنماط الاستهلاك في الدول المتخلفة لصالح لهذه السلع ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى

ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة . ولذلك فإن نظرة سريعة على تطور الميزان التجاري في الدول المتخلفة تبين لنا بوضوح ارتفاع قيمة الواردات بمعدل أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات مما يجعلها تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها . وهذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى بحيث استنفذ كل أو معظم أرصدها من العمـلات الأجنبية وجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج . وما أن تدخل دولة ما في مصيدة الاقتراض ، وخاصة إذا كان سبب الاقتراض هو زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية ، حتى يصب عليها الخروج منها . فتراكم القروض وتتراكم فوائد القروض يحمل الدول المديونة أعباء على أعبائها ، فعلى حين يصب على الصادرات أن تدفع قيمة الواردات وحدها فإنها تعجز تماما عن دفع قيمة الواردات مع أقساط الديون وفوائدها ، مما يجبرها على اللجوء إلى المزيد من القروض أو محاولة إعادة جدولة ديونها ، وهو ما يعني تأجيل المشكلة وليس حلها ، وتحميل الأجيال القادمة بأعباء أثقلت كاهل الأجيال الحالية . كما أن عبء الدين من شأنه أن يمتص جزء كبير من المدخرات المحدودة التي كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار مما يعتبر عقبة جديدة تقف في طريق تنميتها وتبقى على تخلفها .

١٠ - انتشار البطالة :

لعل أهم ما تعاني منه الدول المتخلفة هو انتشار البطالة بأنواعها المختلفة ، الإجبارية والاحتكاكية والموسمية ، الصريحة منها والمقنعة . فالبطالة الإجبارية ترجع إلى عدم توافر رأس المال اللازم لاقامة المشروعات التي تخلق فرص عمل كافية لتشغيل كل من هو

تأثر على العمل وراغب فيه ولا يجده في ظل مستوى الأجور الحالية ،
وهؤلاء الفاطلين يتزايدون سنة بعد أخرى نتيجة لدخول أعداد
جديدة في سن العمل نتيجة للتزايد السكاني ، مما يؤدي إلى ارتفاع
معدل البطالة الاجبارية . والبطالة الاحتكاكية والتي ترجع إلى قصور
الكفاءات والمستويات الفنية للمشروعات الجديدة التي عادة ما تحتاج
إلى توليفة معينة من المستويات الفنية المختلفة ، وعدم توفر أحد
هذه المستويات أو بعضها يؤدي إلى عدم تشغيل بقية المستويات
الأخرى، كما أن أي تغير في الفن الإنتاجي ، أو أي تحول في الطلب من
سلعة إلى أخرى قد يؤدي إلى بطالة بعض العمال إلى حين ، حتى
يتأقلموا مع الوضع الجديد . والبطالة الموسمية إنما ترجع إلى
طبيعة العملية الانتاجية التي تكون ذات طبيعة موسمية في الدول
المتخلفة التي يغلب عليها النشاط الزراعي . كما نجد أن أسوأ ما
تعاين منه هذه الدول هي البطالة المقنعة ، وهي التي تتمثل في قيام
عدد من العمال بعملية انتاجية تحتاج إلى عدد أقل ، وبالتالي فإنه
يمكن الاستغناء عن بعضهم دون أن يؤثر ذلك على حجم الانتاج ،
أو بتعبير أدق هي الحالة التي تمل فيها انتاجية العامل إلى الصفر .

ثانياً : الخصائص الاجتماعية :

بالإضافة إلى العوامل السابقة ، فإنه توجد مجموعة من
العوامل الأخرى ، قد تكون متأثرة بها أو نتيجة لها ، أو قد
تكون راجعة إلى عادات وتقاليد تأصلت في المجتمع ، وهي العوامل
الاجتماعية المتمثلة في سلوكيات الأفراد والعلاقات التي تربط بينهم

والعادات التى تحكم وتسيطر على هذه السلوكيات . ولعل أبرز هذه الخصائص تتمثل فيما يلى :

١ - انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية :

وهى نتيجة منطقية لانخفاض الدخل الفردى وعدم قدرة الافراد على تحمل تكلفة التعليم من ناحية ، وانخفاض دخل الحكومات وعدم قدرتها على توفير التعليم المجانى من ناحية أخرى . كما أن الأسر فى المجتمعات المتخلفة تنظر الى الاطفال على اعتبار أنهم عون للعائلة للحصول على دخل اضافى عن طريق تشغيلهم فى بعض المجالات التى لا تحتاج الى مهارات خاصة أو الى مجهود عضلى كبير ، ويساعد على هذا الوضع أن الكثير من الدول المتخلفة لا توجد بها تشريعات تمنع اشتغال المبية المغار . كما يساعد على ذلك أيضا وجود طلب كبير من جانب المنتجين على تشغيل المغار بسبب انخفاض اجورهم وسهولة التحكم فيهم وعدم اثارتهم للمشاكل وعدم وجود التزامات قانونية تمنع الاستغناء عنهم . وتشير الاحصائيات الى أن عدد الاميين فى العالم قد جاوز المليار منهم ٩٨ ٪ فى الدول المتخلفة والنامية .

٢ - انخفاض المستوى الصحى :

وهذه الصفة أيضا نتيجة لانخفاض الدخل الفردى الذى لا يتحمل تكلفة العلاج والذى لا يضمن الحد الأدنى من التغذية السليمة وبالتالي تنتشر الامراض والابوئة . كما يرجع أيضا الى انخفاض دخل الحكومات الذى لا يمكنها من اقامة المستشفيات أو الوحدات الصحية

وكفالة العلاج المجانى . كما تساعد بعض العادات والسلوكيات الفردية على توطن بعض الامراض فى البلدان المتخلفة . ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من أثر سئ على وضع التخلف فى هذه المجتمعات . فانخفاض المستوى الصحى ، وان كان نتيجة للتخلف ، فانه يعتبر أيضا سببا له ، اذ أنه يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل وانخفاض الاجسور . وبالتالي يدخل المجتمع فى الدائرة الخبيثة للفقر .

٣ - الافتقار لروح المفامرة والتجديد :

ان شيوع روح الاستسلام والاتكالية وعدم الرغبة فى تغيير الأوضاع القائمة تعتبر من الصفات الاجتماعية التى تحد من النمو الاقتصادى . فالعامل فى الدول المتخلفة قد يرتضى لنفسه عملا دائما مضمونا حتى لو كان ذا عائد منخفض من أن يقبل عملا آخر يتضمن قدرا من المخاطرة حتى لو كان ذا عائد مرتفع . والرضى بالقليل والقناعة قد تكون من العوامل المشبطة للمهمة للدرجة التى قد تجعل العامل يرفض عملا اضافيا يزيد به دخله مؤثرا الركون الى الراحة والخمول .

٤ - الاستهلاك المظهري :

على الرغم من أننا فى تحليلنا لسلوك المستهلك نفتش عرض دائما الرشد الاقتصادى بمعنى أن المستهلك يقارن بين المنافع الحدية للسلع وبين أسعارها ، الا أن الكثير من المستهلكين فى الدول المتخلفة والدول النامية قد ينحرفون قليلا أو كثيرا عن هذا السلوك الرشيد . فتطلع الفقير الى حياة أفضل مع صغر حجم دخله قد يجعله

يتخطى حاجز الدخل ليستهلك سلعا تحتل مكانة بعيدة فى سلم تفضيله ، مقلدا بذلك طبقة الاغنياء والقادرين ، وهو بذلك انما يسع الى نفسه والى مجتمعه فى نفس الوقت ، فمثل هذا النوع من السلع قد تكون سلعا اجنبية تحمل ميزان المدفوعات الميزان من الاعباء ، وقد يحرم الانتاج المحلى من طلب قد يودى الى ازدهاره .

ثالثا : الخصائص الديموجرافية :

يختلف التكوين السكانى بصورة واضحة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، او بتعبير آخر نجد أن سكان الدول المتخلفة يختلفون من حيث الحجم والتوزيع العمرى والحركة عن سكان الدول المتقدمة ، وهذه الصفات يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ - ارتفاع معدلات المواليد :

نتيجة للزواج المبكر وعدم المعرفة بوسائل تنظيم الحمل ، وعدم الاقتناع أحيانا بهذه الوسائل ، بل ورغبة الاسر أحيانا فى زيادة عدد أفرادها ، نجد أن معدلات المواليد فى الدول النامية تكون مرتفعة للغاية بحيث قد تتعدى نسبة ٦ ٪ فى بعض البلاد على حين أن هذه النسبة قد تنخفض الى ما دون ١ ٪ فى الدول المتقدمة .

٢ - ارتفاع معدلات الوفيات :

نتيجة لسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى وانتشار الامراض من الطبيعى أن تعاني الدول المتخلفة من ارتفاع ملحوظ فى معدلات الوفيات . وهذا الارتفاع فى معدلات الوفيات ، وان كان يحد من

أثر ارتفاع معدلات المواليد ، إلا أن له الكثير من الآثار السلبية والتي تتمثل فى انخفاض توقع الحياة فى الدول المتخلفة بحيث لا يستفاد من الفرد ، كقوة إنتاجية ، إلا فترة محدودة من العمر يكون فيها معتل الصحة ضعيف الانتاجية . كما أن نسبة كبيرة من المواليد يموتون قبل أن يصلوا الى سن العمل ، وبالتالي فانهم خلال فترة حياتهم يعتبروا قوة استهلاكية فحسب وبالتالي يمثلون عبء على المجتمع .

٣ - ارتفاع معدلات الزيادة السكانية :

على الرغم من ارتفاع معدل الوفيات فى الدول المتخلفة ، إلا أن الارتفاع الكبير فى معدل المواليد يجعل الفجوة بين المعدلين كبيرة ، أى يكون معدل الزيادة السكانية كبير ، وهذه الفجوة تزداد اتساعاً مع مرور الوقت نتيجة للتقدم المستمر فى المستوى المحي الذى يخفض من معدل الوفيات . وعلى الرغم من أن بعض الدول المتخلفة تعاني من مشكله خفة السكان ، إلا أن هذه الدول ، ما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية ، وما أن يتزايد الدخل فيها ، حتى تنخفض معدلات الوفيات فيها بدرجة كبيرة ، بحيث قد يرتفع معدل الزيادة السكانية فيها الى ما هو أعلى من معدل الزيادة فى الدخل ، وهذا معناه أن الزيادة السكانية يمكن أن تكون مسبب الارتفاع للدرجة التى تلتهم فيها أى جهود للتنمية الاقتصادية ، ولعل الصورة تبدو أكثر وضوحاً فى الدول النامية التى تعاني عساة من كبر حجم السكان وارتفاع معدل الزيادة السكانية بحيث تكون عرضة لما يسمى بالانفجار السكاني .

٤ - ارتفاع نسبة الاطفال :

لعل أهم ما يتصف به التوزيع السكاني في الدول المتخلفة والنامية على حد سواء أن نسبة من هم أقل من ٢٠ سنة تكون مرتفعة جدا ، وهذا معناه أن نسبة من هم في سن العمل تكون منخفضة ، ويرجع هذا الى ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات ، وبصفة خاصة بين صغار السن ، وهذا يجعل نسبة الاعالة في هذه الدول مرتفعة ، ويقصد بنسبة الاعالة عدد الاشخاص الذين يعولهم الفرد الواحد الذي في سن العمل ، على حين أنه في الدول المتقدمة تكون نسبة من هم أقل من ٢٠ سنة منخفضة ونسبة من هم في سن العمل مرتفعة وبالتالي تكون نسبة الاعالة منخفضة .

رابعاً : الخصائص السياسية :

لا زالت الغالبية العظمى من الدول المتخلفة والدول النامية تفتقر الى وجود نظام سياسي متقدم . فمعظم النظم السياسية السائدة في هذه الدول يغلب عليها الطابع الشمولي وحكم الفرد أو حكم العائلة أو نظم تقترب من النظام القبائلي ، وافتقار الدول المتخلفة للنظم الديموقراطية ، أو حتى الشمولية المتقدمة ، قد يسبب لها كثير من المتاعب التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية ويجعل تكلفتها مرتفعة . ولئن كان المجال لا يتسع هنا لعرض جميع الخصائص السياسية لهذه الدول ، إلا أننا سوف نكتفي بعرض بعضها .

١ - مركزية القرار :

فالقرار السياسى والاقتصادى فى الدول المتخلفة يتركز بصفة أساسية فى يد السلطة الحاكمة ، وبالتالى فان اتخاذه قد يتصف بالببطء الشديد أو بالتسرع الشديد ، وتنفيذه ومتابعته قد تعتبر من الامور المعوقة لسير الحياة الاقتصادية التى تتطلب سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته وتعديله اذ لزم الامر بعيدا عن الروتين والبيروقراطية والاهواء الشخصية .

٢ - تشئت الجهد :

فى المجتمعات المتخلفة تشغل الحكومات بالعديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعادة ما تغلب المسائل السياسية على غيرها ، وبالتالى فانه قبل اتخاذ أى قرار اقتصادى لا يد من التعرف على آثاره السياسية أولا ، وكثيرا ما تقبىل قرارات اقتصادية غير سليمة من الناحية الفنية وذلك لجدواها السياسية ، وكثيرا ما ترفض قرارات اقتصادية سليمة فنيا لآثارها السياسية غير المقبولة .

٣ - عدم وضوح الرؤية :

فى الدول المتخلفة لا تتسم القوانين والقرارات بالثبات ، فهى دائمة التغير ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية ، واحجام الكثير من المستثمرين عن الاستثمارات طويلة الاجل لعدم وضوح الرؤية لهم بالنسبة للمستقبل . كما أن عدم الشعور بالامان والاستقرار السياسى يمكن أن يؤدى الى نزوح المدخرات الى الخارج أو الى احجام الافراد عن الادخار والاقبال على الاستهلاك .

الفصل الثالث

مفهوم التنمية الاقتصادية

يستعمل الاقتصاديون اصطلاحات مختلفة كالنمو والتنمية والتقدم والتطور عن مفاهيم متقاربة تنظمها أفكار الانتقال من حالة أدنى الى حالة أحسن . ولا شك أن هناك فروقا بين هـذه الاصطلاحات ذاتها ، أوجدتها الى حد بعيد الاستعمالات التي وضعت لها هذه الاصطلاحات . ويمكننا هنا أن نشير الى بعض هذه الفروق بالرغم من الاعتراضات التي قد ترد بشأنها .

فالنمو يعنى الزيادة وغالبا ما يقصد به النمو التلقائى ، الذى يحدث بدون التدخل الحكومى الممثل فى البرامج والخـطط الاقتصادية . ويحدث النمو التلقائى غالبا فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الاقتصاد المتحرر نسبيا من التدخل الحكومى مثل اقتصاديات أوروبا الغربية وأمريكا مثلا . فالمنتج فى سعيه الى زيادة حجم انتاجه أو انتاج سلعة جديدة، لتحقيق أكبر ربح يعمل فى نفس الوقت لخدمة مصلحة المستهلك بتوفير احتياجاته من السلع وبالتالي يخدم مصلحة الدولة ككل . فهذا الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع هو الذى يحقق معدلات النمو التلقائى فى النظام الرأسمالى . ولكن يلاحظ أن مثل هذه المعدلات تتذبذب بصفة مستمرة فى معظم الدول الرأسمالية وذلك لعدة اعتبارات : أهمها عدم وضوح اتجاهات الانتاج والاستهلاك والادخار والمتغيرات الأخرى فى النظام إاقتصادى بصفة عامة .

والتنمية هي " النمو الارادى " الذى يتوصل اليه نتيجة اجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في عصرنا الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف الى تحقيق معدلات معينة من النمو . فمثلا الخطة الخمسية المصرية عن المدة من ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كانت تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى بحوالى ٤٠ ٪ عن مستواه فى سنة الاساس .

أما التقدم فيعنى الخطوة الى الامام والتطور الى الاحسن " والاستكشاف بعد القلة " فهو يعبر عن اتجاه انساني حضارى يشمل التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفنى وغيره . ولذلك تسمى الدول المتحضرة فى العالم اليوم بالدول المتقدمة مثل دول غرب أوروبا وأمريكا .

أما التطور فبالرغم من استعمال هذا الاصطلاح فى المعانى التى تدل عليها الاصطلاحات الاخرى ، الا أنه قد لا يدل بالضرورة على التقدم بالرغم من دلالة على التغير ، وقد يستعمل أحيانا للدلالة على بدء مرحلة التهيؤ للانطلاق بينما يستعمل النمو للدلالة على مرحلة الانطلاق ذاتها . ولهذا قد يقال أن الانظمة الاقتصادية فى دولة ما فى طريق التطور أو التغير الى وضع يسمح لتلك الدولة أو يساعدها على البدء فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى . وبذلك فان مرحلة التطور لازمة وضرورية لتهيئة الاقتصاد المتخلف للتخلص من أثقال التخلف ووضع الاقتصاد القومى فى وضع يسمح له بالانطلاق .

ونظرا لضعف دور النمو التلقائي في تاريخ الدول المتخلفة كنتيجة لازدياد التدخل القومى فى المجال الاقتصادى ، لذلك فإن الاصطلاح الشائع الاستعمال هو " التنمية الاقتصادية " ، ويقصد بها النمو الارادى كما سبق توضيحه . ومن ثم سنركز فى هذه الدراسة على استعمال اصطلاح التنمية .

وتختلف تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف الكتاب . فمنهم من يعرفها بالاهداف النهائية التى تسعى الى تحقيقها كمضاعفة الدخل القومى فى خلال فترة زمنية معينة ، فمثلا التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ كانت تعرف بمضاعفة الدخل القومى خلال عشرة سنوات . ومنهم من يحاول تعريفها بالتغيرات التى تحدثها على المتغيرات الاقتصادية ذاتها كالدخل والانتاج والاستهلاك والتشكيل الرأسمالى ، فمثلا يقال أن التنمية الاقتصادية هى زيادة الناتج القومى بمعدل ٥ ٪ سنويا، وكذلك تعرف التنمية بالمراحل المختلفة التى يمر بها المجتمع مثل مرحلة المجتمع التقليدى ومرحلة التآهب ومرحلة الانطلاق ومرحلة الاستهلاك الواسع وهكسذا ، ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية الاقتصادية بأنها فى جوهرها تعنى تنمية الدخل الحقيقى عن طريق توظيف الاستثمارات المختلفة لزيادة الموارد الانتاجية واحداث التغيرات الاقتصادية التى يرجى من ورائها رفع الدخل الحقيقى للفرد . وأخيرا يمكن أن

تسرف التنمية باصطلاحات وطنية مثل العبور الاقتصادى التى أطلقتها
ممر على خطة التنمية بعد انتصارات أكتوبر عام ١٩٧٣ .

وبالرغم من الاختلاف الظاهرى فى هذه التعاريف وقصور بعضها
عن اعطاء صورة صحيحة لعملية التنمية ، الا أنها جميعا لا تخرج
عن فكرة تحقيق زيادة فى حجم السلع والخدمات المتاحة لمجتمع من
المجتمعات لكى تشبع أكبر قدر من حاجات هذا المجتمع . فالمشكلة
الاقتصادية التى يعانى منها أى مجتمع بصفة عامة تنحصر فى
التوفيق بين الحاجات والموارد المتاحة لهذا المجتمع ويسعى الفكر
الاقتصادى الى زيادة موارد الدولة أى زيادة انتاج السلع والخدمات،
لكى يشبع هذه الحاجات . ويتم ذلك بطريقة أفضل عن طريق
التنمية الاقتصادية .

والتعريف الأكثر دقة وقبولا للتنمية الاقتصادية هو أنها
العملية التى يتم بموجبها زيادة حقيقية فى الإنتاج القومى خلال
فترة زمنية معينة (١) . ويمكن تقسيم التنمية طبقا لهذا
التعريف الى ثلاثة عناصر هامة :-

أولا : العملية :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ، ويعنى ذلك
التفاعل الجارى بين عوامل الانتاج والاستهلاك المختلفة والمؤدى الى

(١) ارجع الى جيرالد ماير وروبرت جولدون فى " التنمية الاقتصادية
الاقتصادية " ترجمة الدكتور يوسف عبدالله صائغ ، ص ١٨٠ .

تغير فى أحجام ومضات هذه العوامل ذاتها . وتنقسم هذه العوامل الى مجموعتين : فتشمل المجموعة الاولى العوامل التى تؤثر فى الطلب على السلع والخدمات مثل التغير فى حجم السكان الذى يؤدي الى زيادة الطلب نظرا لتزايد حجم السكان المستمر . كما أن التوزيع العمرى للسكان ومستوى الدخل القومى وكيفية توزيعه تؤثر فى تنوع وحجم وجودة السلع والخدمات ، وكذلك تغيرات أذواق المستهلكين ومؤسساتهم الاجتماعية ومنظماتهم العامة والخاصة وغيرها من العوامل التى تؤثر فى جانب الطلب . وتشمل المجموعة الاخرى العوامل التى تؤثر فى عرض السلع والخدمات ، فمثلا اكتشاف جديد للمصادر الطبيعية أو زيادة حجم الانتاج أو ادخال طرق جديدة للانتاج أو رفع مستوى الكفاية الانتاجية للعمل أو التطور التكنولوجى وكذلك التغيرات فى المؤسسات الاجتماعية والمنظمات العامة والخاصة .

ثانيا : الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى :

يقصد بالناتج القومى الاجمالى مجموع القيم المالية للسلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنحصلة لعوامل الانتاج والعائد للمقيمين فى بلد معين فى سنة معينة بسعر السوق . وبمعنى آخر فهو مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة خلال سنة . ويعرف الناتج القومى الصافى بالدخل القومى وهو عبارة عن قيمة الناتج القومى الاجمالى مطروحا منه قيمة استهلاك رأس المال الذى اشترك فى العملية الانتاجية .

وتختلف قيمة الناتج القومى الصافى من سنة الى أخرى لسببين

أساسيين وهما : زيادة أو نقص حجم السلع والخدمات وارتفاع أو انخفاض الأسعار . فإذا زادت قيمة الناتج القومى بنسبة ٢٦ ٪ وزادت الأسعار بنسبة ٢٠ ٪ فإن الزيادة الحقيقية تكون $100 \times \frac{126}{120} = 105 - 100 = 5\%$ وهى تساوى الزيادة الظاهرية مصححة بتغيرات الأسعار . وتهتم التنمية الاقتصادية بهذه الزيادة الحقيقية فى الناتج القومى لرفع المستوى المعيشى لأفراد المجتمع .

ثالثا : استمرار الزيادة فى الناتج لفترة طويلة من الزمن :

لا يمكن اعتبار الزيادة العارضة فى الناتج القومى لبلد من البلاد أساسا لتسليم بوجود التنمية فيه ، بل لا بد لهذه الزيادة من أن تكون مستمرة مطردة لا تتأثر بالدورات الاقتصادية أو تكون نتيجة لها . بل يجب أن تشير الى اتجاه أساسى فى قدرة اقتصاد البلد على تحقيق مثل هذه الزيادة ودعم استمرارها . فالزيادة التى تظهر فى قمة الدورة الاقتصادية وتتلشى فى عقرها لا يمكن اعتبارها مؤشرا من مؤشرات التنمية ، أما الزيادة التى تتحقق بالرغم من الدورات الاقتصادية وعلى مدة طويلة من الزمن تمتد لفترة ربع قرن مثلا لتشمل عددا من الدورات الاقتصادية ، فهى الزيادة التى تشير بلا شك الى وجود التنمية .

وقد أصبحت دراسة موضوع التنمية الاقتصادية ذات شأن عملى عظيم ، وليس السبب مجرد كثرة البلدان الفقيرة ، بل لأن هذه البلدان تمر الآن فى مرحلة نمو سريع فى عدد السكان يكاد يلتهم كل ما تحققه من نمو اقتصادياتها . بحيث لا يكاد يبقى لديها أى رصيد

من النمو فى الدخل الفردى، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التباين واضح أكثر اتساعا مما مضى ، وأن ثلثى سكان العالم تقريبا يحصلون على ما هو أقل من سبع دخل العالم ، أتضح لنا سبب ادراك البلدان الفقيرة وحساسيتها الشديدة لمفر مستوى الدخل فيها . ولذلك أصبحت قضية التنمية قضية سياسية رئيسية عدا كونها قضية اقتصادية .

وتنال قضية التنمية اهتماما خارج البلدان الفقيرة أيضا . فقد توطد الادراك لدى قادة الفكر وواضعى السياسة الخارجية فى أوربا وأمريكا بأن مسارعة النمو فى البلدان الفقيرة هو فى مصلحة البلدان المتقدمة أيضا . ولذلك اهتمت هذه الدول بتشجيع التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة أملا فى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة . فاقتماديات الدول المتقدمة تعاني من فائض فى الانتاج يزيد عن طاقة الاستهلاك المحلى واستمرار هذه الزيادة تهدد بانكماش حجم الانتاج فى هذه الدول وبالتالي تدهور نظمها الاقتصادية ، ولذلك تسعى هذه الدول لتسويق الزيادة فى فائض الانتاج لدى الدول المتخلفة . ولكن لا يتم ذلك الا اذا كانت الدول المتخلفة لديها أولا ما يمكن أن تدفعه من سلع وخدمات للدول المتقدمة مقابل هذا الفائض ، وثانيا لديها من القوة الشرائية ما يمكنها من امتصاص هذا الفائض . وبالطبع كلما زاد معدل النمو فى الدول المتخلفة كلما زاد حجم الانتاج وحجم الدخل القومى وزادت قوتها الشرائية ، كلما زاد بالتالى حجم تجارتها مع الدول المتقدمة . كذلك

فإن البلاد المتقدمة تعمل على نموها أيضا بالرغم من أنها لا تعاني من مشكلة الفقر بدرجة تذكر . ويرى الاقتصاديون ورجال الأعمال والمسؤولون الحكوميون في هذه البلاد ضرورة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لكي تستطيع تجنب الركود الطويل الذي قد تتعرض له إذا بقيت في مكانها دون تقدم . ومن ثم التنمية الاقتصادية أصبحت تهم العالم ككل سواء الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة .

الفصل الرابع

أهداف التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة يوجد به من الأثقال وسمات التخلف ما يعوق تقدم هذه الدول . ومن ثم كان أهم ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية هو محاولة تغير هذا البنيان الاقتصادي . فالخصائص العامة السابق ذكرها عن اقتصاديات الدول المتخلفة تحدد الإطار العام للبنيان الاقتصادي لهذه الدول وهو يعتمد على القطاعات الأولية كالزراعة والمعادن وتكون هذه القطاعات غالبية الدخل القومي وهو منخفض نسبيا لا يسمح بتكوين المدخرات ، كما يعتمد عليها الغالبية العظمى من القوى العاملة ، ويتبع الاقتصاد بصفة عامة اقتصاديات الدول المتقدمة .

وتبدأ عملية التنمية بتحديد ماهية الشكل الجديد للهيكـل الاقتصادي أي البنيان المناسب الذي يصل بالاقتصاد القومي إلى وضع أكثر تقدما تعبر العلاقات المرجوة فيه عن التقدم الاقتصادي النسبي . ويتم ذلك بوضع البرنامج الاستثماري بالحجم والتوزيع والكفاءة المطلوبة لتحقيق الانتقال من حالة التخلف إلى حالة أكثر تقدما . إلا أن عملية التنمية إنما تتم في إطار من العلاقات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية مما ينطوي على ضرورة تحديد الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد القومي والتي تتضمن تحديد دور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص في

عملية التنمية وعما اذا كانت التنمية تتم فى اطار من التخطيط
الشامل أن يترك أمرها لفلسفة الحرية الاقتصادية .

والتنمية الاقتصادية فى حد ذاتها عملية معقدة . تتفاعل
فيها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية منها
والعالمية . وتختلف هذه الأهداف باختلاف التركيب الاقتصادي
والاجتماعى للمجتمعات كما تختلف باختلاف المراحل التى يمر فيها
المجتمع ، ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وبالذات
فى الدول المتخلفة فيما يلى :-

- ١ - تحقيق السيادة والاستقلال السياسى الاقتصادى .
- ٢ - زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد .
- ٣ - استثمار الموارد الطبيعية والبشرية .
- ٤ - التنمية الاقتصادية .
- ٥ - التنوع فى الصادرات .
- ٦ - تحقيق العدالة الاجتماعية .

وفى ما يلى شرح موجز لكل من هذه الأهداف ، مع ملاحظة
أنه يوجد بالطبع أهداف أخرى فرعية تختلف من دولة الى أخرى
حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم
اقتصادية . كما يجب ملاحظة أن أهداف السيادة القومية والرفاهية
الاقتصادية والاجتماعية هى فى الواقع أهداف عامة نهائية
لعملية التنمية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق مجموعة من
الأهداف الوسيطة .

أولا - تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادى :-

يعتبر هدف تحقيق الاستقلال الاقتصادى من الأهداف الأساسية للتنمية ففى كثير من الدول المتخلفة التى كانت تحت نير الاستعمار بأشكاله المختلفة والتى استطاعت أخيرا تحقيق استقلالها السياسى ، هناك شوق كبير وعزم أكيد على دعم السيادة السياسية لتحقيق استقلال الاقتصادى . وللروح القومية أثر كبير فى هذا المضمار ، وما تقصده الدول المتخلفة من الاستقلال الاقتصادى ليس هو الاكتفاء الذاتى عن العالم الخارجى حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب التعاون مع العالم الخارجى ، بل المقصود هو تغيير طريقة كيفية التعامل . ويمكن تلخيص هذا الاستقلال الاقتصادى فيما يلى :-

١ - الحرية فى بيع منتجاتها لمن يعطيها أحسن الأسعار والحرية فى شراء مستورداتها من الدول التى تقدم لها أفضل العروض . ففى ظل الاستعمار كانت الدول المتخلفة تجبر على بيع منتجاتها بأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية للدول المستعمرة وتستورد منها كل منتجاتها بأسعار مرتفعة .

٢ - عدم ارتباط نقدها ارتباطا وثيقا بنقد دول أجنبية وأيضا عدم تمركز احتياطها النقدى فى دولة أجنبية . فمن المعروف أن السياسة النقدية لمعظم الدول المتخلفة كانت تابعة للسياسة النقدية بالدولة الأم المستعمرة ، ومن ثم كانت العملات المحلية لهذه الدول لا تصرف فى الأسواق العالمية إلا عن طريق عملة الدولة الأم . كما أن أية اضطرابات فى هذه العملة تؤثر

على عملة الدول المتخلفة . فمثلا خفض الاسترليني كان يؤثر على كل عملات منطقة الاسترليني والتي كان معظمها من الدول المتخلفة كالهند وباكستان والعراق . بالإضافة الى ذلك فان سياسة المستعمر كانت تجبر الدول المتخلفة على وضع احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية المعبة في بنوكها وبذلك استطاعت من تقييد حرية الدول المتخلفة من التعامل مع العالم الخارجى الا عن طريق الدولة المستعمرة .

٣ - عدم وجود سيطرة أجنبية على موارد الدولة القومية كلا أو بعضا بحيث لا يؤدي ذلك الى ربطها بعجلة اقتصاد أجنبي فمن المعروف أن الاستعمار كان يسعى الى استغلال موارد الدول المتخلفة لصالح اقتصاده القومى ، وقد تمكن من ذلك بسيطرة شركاته وبنوكه فى استغلال الموارد والتحكم فيها وتوجيهها لصالح المستعمر الذى حمى وعضد مركز هذه المؤسسات بقوته العسكرية .

ثانيا - زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد :-

يقصد بزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أمران وهما :
رفع المستوى المعاشى المادى للأفراد وتحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التى تسعى اليها الجماعة .

١ - رفع المستوى المعاشى المادى للأفراد :-

رأينا فى بحثنا للتخلف الاقتصادى أن من الصفات الأساسية

للمجتمع المتخلف انخفاض المستوى المعاشى للأفراد عن المستوى المطلوب والمقرر على أساس الحاجات الأساسية للإنسان من جهة وعن المستوى المعاشى المشاهد فى زمرة الدول المتقدمة من جهة ثانية .

ويتحدد المستوى المعاشى للأفراد بحجم ونوعية السلع والخدمات المتاحة لهم . فالمستوى المعاشى للفرد الذى يمتلك حجما أكبر من السلع والخدمات هو أعلى بلا شك من المستوى المعاشى للفرد الذى يمتلك حجما أقل فى حالة تساوى النوعية فى السلع والخدمات والرغبة لدى كل من الفردين - ولذلك نجد أن هنالك فى حدود معينة /علاقة مباشرة مباشرة بين المستوى المعاشى لمجتمع معين والسلع والخدمات المتاحة لاستهلاك هذا المجتمع .

الا أنه لابد لنا لزيادة الاستهلاك ، وبالتالي لرفع المستوى المعاشى للأفراد من زيادة الدخل الفردى بصورة حقيقية لا ظاهرية وحتى نتمكن من زيادة الدخل بصورة حقيقية لابد من تحقيق شرطين :

(أ) أن تكون الزيادة الناجمة فى الناتج القومى نتيجة زيادة فى حجم السلع والخدمات لنتيجة زيادة فى الأسعار ، أى تحقيق دخل حقيقى وليس نقدى كما سبق توضيحه .

(ب) أن يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أكبر مع معدل الزيادة السكانية لأن متوسط الدخل الفردى الحقيقى = $\frac{\text{الدخل القومى الحقيقى}}{\text{عدد السكان}}$ فإذا زاد الدخل القومى الحقيقى بنفس نسبة زيادة السكان دل ذلك على ثبات متوسط الدخل الفردى الحقيقى . فمثلا لو زاد حجم السكان

بمعدل ٢ ٪ سنوياً وزاد الدخل القومى الحقيقى بمعدل ٢ ٪ سنوياً
أيضاً ، فإن ذلك يؤدي الى ثبات متوسط الدخل الفردى . ولكن اذا
زاد معدل نمو الدخل القومى عن معدل نمو السكان لادى ذلك بالطبع
الى زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى وزيادة القوة الشرائسية
الحقيقية للمجتمع .

وعند تحقق هذان الشرطان يمكن عندئذ للدخل الفردى أن يزداد
زيادة حقيقية . الا أن زيادة الدخل الفردى لا تفى فى جميع الأحوال
احتمالات زيادة الاستهلاك ، إذ قد تكون الزيادة فى الناتج القومى
ناجمة عن زيادة السلع الرأسمالية أو الحربية أو السلع والخدمات
غير المرغوبة . لذلك كان لابد من زيادة انتاج السلع والخدمات
المرغوبة من المجتمع والممكن استهلاكها مباشرة لكي يمكن زيادة
رفاهية الفرد ، ورغم ذلك فإن زيادة الناتج القومى الحقيقى بمعدل
أعلا من معدل نمو السكان وأيضاً عن طريق انتاج السلع والخدمات
المرغوبة لا يعنى بالضرورة رفع المستوى المعاشى المادى للسكان ،
وبالتالى زيادة رفاهيتهم الاقتصادية وذلك لسببين هامين :-

(أ) ان زيادة الناتج القومى بزيادة انتاج السلع والخدمات
قد تؤدي الى زيادة غناء الطبقات الغنية فى المجتمع وزيادة فقر
الطبقات الفقيرة مما يؤدي الى انقاص الرفاهية الاقتصادية للمجتمع
بدلاً من زيادتها . ومن ثم لابد من اجراء توزيع عادل للدخل
المتحصل من عملية التنمية لزيادة دخل الطبقات الفقيرة وتحقيق
هدف زيادة الرفاهية الاقتصادية فى المجتمع ككل .

(ب) تطلب عمليات التنمية الاقتصادية التضحية بأنواع مختلفة ، مثل زيادة الجهد لزيادة الانتاجية ، زيادة ساعات العمل ، زيادة التدريب ، وزيادة الميل للادخار والاقبال من الاستهلاك وبالذات فى المراحل الأولى للتنمية . وبالمطبع كل هذه التضحيات تقلل من الرفاهية الاقتصادية التى يتمتع بها الأفراد ، لذلك يجب ألا تكون الزيادة فى السلع والخدمات على حساب ساعات فراغ العامل أو صحته أو حرمانه .

ومما يجدر ذكره هنا أنه قد جرت محاولات مختلفة لتحديد طرق قياس الرفاهية الاقتصادية للسكان ، نذكر منها على سبيل المثال ما سمي بدليل الرفاهية أو الرخاء الذى يعبر عنه بالمعادلة التالية :-

$$\text{دليل الرفاهية} = \frac{\text{مجموع الدخل فى المجتمع}}{\text{مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للمعيشة}}$$

وليس هناك من صعوبة فى تحديد مجموع الدخل فى المجتمع ، وإنما تكون الصعوبة فى تحديد مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للمعيشة من غذاء ولباس ومسكن وخدمات . ويلجأ عادة فى تحديد ذلك احتساب الحرايات الضرورية للإنسان أو العائلة ومصادر توليدها فى مختلف الأطعمة ، كما تقدر حاجات الإنسان أو العائلة من الآلية والسلع المعمرة والخدمات السكنية والطبية والاجتماعية الى غير ذلك من الحاجات المنظورة . فإذا ما تم تحديد ذلك أمكننا أن نقارن عندئذ بين مجموع الدخل ومجموع التكاليف ، وفى هذا الصدد يمكن أن تنشأ لدينا الحالات التالية :-

الحالة الأولى وهى حالة تعادل مجموع الدخل مع مجموع تكاليف الحاجات ، أى حالة كون دليل الرفاهية يساوى الواحد . وفى هذه الحالة يعيش المجتمع على الكفاف إذا تحققت فيه شروط التوزيع العادل للدخل ، أما إذا كان توزيع الدخل غير عادل ، فإن ذلك يعنى أن قسما آخر من السكان يعيش فوق حد الكفاف والقسم الآخر دون حد الكفاف .

الحالة الثانية وهى حالة نقص مجموع الدخل عن مجموع تكاليف الاحتياجات ، أى فى حالة كون دليل الرفاهية يساوى أقل من واحد . فى هذه الحالة يعيش المجتمع دون حد الكفاف ويمكن أن يعيش قسم منه فى حالة دون ذلك أيضا إذا كان توزيع الدخل فيه غير عادل .

الحالة الثالثة وهى حالة زيادة حجم الدخل عن مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للسكان . أى حالة كون دليل الرفاهية أكثر من واحد . وفى هذه الحالة يكون مستوى معيشة السكان أعلى من مستوى الكفاف وكلما ازدادت قيمة دليل الرفاهية كلما ازدادت قيمة دليل الرفاهية كلما ازدادت قدرة المجتمع على تلبية حاجاته الأساسية والكمالية .

٢- تحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التى تسعى اليها الجماعة :

تزداد الرفاهية الاجتماعية فى بلد معين بتحقيق القيسم والعلاقات والمثل والأهداف التى يسعى اليها ، فلقد رأينا فى الفقرات السابقة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تؤدى إلى زيادة.

الرفاهية الاقتصادية ما لم يتحقق شروط معينة فى صفة البضائع والخدمات المنتجة وتوزيع الدخل الناجم عن عملية التنمية (بالرغم مما فى ذلك من حكم شخصى لا موضوعى) وشروط العمل وحالاته . فلا غرو اذن أن تؤدى التنمية الاقتصادية الى زيادة الرفاهية الاجتماعية ما لم تتحقق فيها شروط أخرى كبيرة كالحفاظ على الحرية الفردية وحرية المعتقدات وطرق الانسان فى الحياة وقيم العزة والكرامة فيه . فلو أدت التنمية الاقتصادية الى تفكك الروابط العائلية فى المجتمع أو زوال بعض المثل الأخلاقية التى يعتز بها فان مما لاشك فيه عندئذ أن التنمية الاقتصادية لم تفلح فى زيادة الرفاهية الاجتماعية رغم رفعها المستوى المادى لمعيشة الأفراد .

ومما يجب قوله الآن أنه قد يصعب تحديد جميع العوامل التى تدخل فى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . كما يصعب أيضا فصل الرفاهية الاقتصادية عن الرفاهية الاجتماعية نظرا للعلاقات المتشابكة بين المفهومين ، الأمر الذى يجعل البعض ينظر الى التنمية الاقتصادية كجزء من التنمية الاجتماعية . كما أن البعض يرى ضرورة أن تسبق التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية ويستند فى ذلك الى أن التنمية الاجتماعية فى الدول المتخلفة تحتاج الى الكثير من الموارد ورأس المال مما يرهن عمليات التنمية الاقتصادية ويبطئ من تقدمها أو قد يعجزها عن السير . وأخيرا يرى البعض ضرورة التوفيق بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وأن يسيرا جنبا الى جنب لاعتماد كل منهما على الآخر .

ثالثا - استثمار الموارد الطبيعية والبشرية :-

الدول المتخلفة بصفة عامة تزخر بالموارد الاقتصادية الهائلة غير المستغلة وغير المكتشفة في كثير من الأحيان . فقارة أفريقيا لم يجرى لها مسح جيولوجي لمعرفة موارد الطبيعية الا بنسبة حوالى ٢٠ ٪ من مساحة القارة . ورغم ذلك فان القارة غنية بالكثير من المعادن الهامة ومساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية والأراضي الزراعية . فمثلا السودان يوجد به حوالى ١٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة غير مستغلة والكثير من المعادن ، والكونغو يوجد به ثروات طبيعية غنية جدا . وفي قارة آسيا يوجد بها العديد من الأراضي الزراعية غير المستغلة فالهند بها ٩٠ مليون فدان وحوالى ٨ مليون فدان بالعراق وهكذا . وفي أمريكا اللاتينية يوجد بالبرازيل مثلا كميات ضخمة من الحديد الخام والنحاس والمعادن الهامة وتنتج من اللبن والقطن والموف بالإضافة الى الطاقة الكهربائية الهائلة ما يمكنها من اقامة صناعات كبيرة ومختلفة . ولكن مثل هذه الثروات الضخمة تحتاج الى رأس مال ضخم وخبرة فنية وقوة عاملة مدربة . وتهدف التنمية الاقتصادية فى هذه الدول الى استغلال الموارد الطبيعية بدرجة أفضل واكتشاف الثروات الطبيعية الأخرى بهدف استغلالها .

ولكن رغم أهمية وجود الموارد الطبيعية ودورها الهام فى التنمية الاقتصادية الا أنه من المعروف أن هذه الموارد تعتبر عنصر سالب نسبيا فى التنمية الاقتصادية ، أى أنها لا تستطيع من

تلقاء نفسها التحول الى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك المباشر . أما الموارد البشرية فهي العنصر الموجب في عملية التنمية حيث تقوم بتمويل الموارد الطبيعية الى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك . وبذلك لابد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتملح لاستغلال الموارد الطبيعية بدرجة أكفا . والدول المتخلفة لديها طاقات بشرية كبيرة غير مستغلة ، وتهدف التنمية الى استغلال هذه الطاقات عن طريق تدريبها ووضعها في خدمة عملية التنمية .

رابعاً - التصنيع :-

يعتبر التصنيع من أهم الأهداف التي تسعى اليها الدول المتخلفة إذ أنها ترى فيه وسيلة لتقوية الدول ورفع مستوى المعيشة وادخال تطورات تقدمية على التركيب الاجتماعى فيها . فالمصنع يعتبر من مظاهر القوة والتطور . والدولة الصناعية أقوى ، بلا شك من الدولة الزراعية وأكثر اعتماداً على نفسها وانطلاقاً في علاقاتها الخارجية . ويعتبر التصنيع المجال الحيوى لزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من القوة العاملة ، والوسيلة الأكيدة لزيادة الدخل وتوفير القطع الأجنبى ، وسبباً من أسباب ظهور طبقة عمالية وأخرى برجوازية تمهدان السبيل للقضاء على المجتمع التقليدى المبني على الطبقة الاقطاعية .

ولقد اعتبرت جميع الدول الاشتراكية التصنيع الوسيلة الأساسية لبناء مجتمعاتها والمهمة الاقتصادية الأولى فيها ، حتى أنها اعتبرت التصنيع النشاط الاقتصادى الأول فى تصنيف النشاط

الاقتصادى : على خلاف بقية الدول فى هذا المضمار التى تحتوى
الزراعة والغابات والميد النشاط الاقتصادى الأول .

وعلى الرغم من أن التصنيع هو حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية فان دول العالم التى وصلت الى مرحلة متقدمة من التصنيع لم تتبع أسلوب واحد للتنمية الصناعية . ويمكن تمييز أسلوبين رئيسيين من هذه الأساليب :-

الأول : التصنيع التلقائى نتيجة لتغير فى هيكل انفساق المستهلكين مع الاستمرار فى عملية التنمية . وبمقتضى هذا الأسلوب فان أمر التصنيع يترك لقوى السوق فى ظل فلسفة الحرية الاقتصادية حيث يتولى أمر التنمية رجال الأعمال الرأسماليين الذين يتخذون قرارات الاستثمار بناء على توقعاتهم لمعدلات الأرباح فى السوق ، وبطبيعة الحال فان التنمية وفقا لهذا الأسلوب انما تبدأ بالصناعات الاستهلاكية وتندرج حتى انشاء الصناعات الرأسمالية وهو ما اتبعته البلاد الرأسمالية فى الماضى .

الثانى : التصنيع المخطط والذى يتم وفق خطة موضوعة حيث تتولى الدولة الاشراف على تخطيط وتنفيذ خطة التنمية الصناعية التى لا تعتمد أساسا على أحوال السوق ودافع الربح . ولذلك فسان التنمية الصناعية فى هذه الحالة لا يشترط أن تبدأ بانشاء الصناعات الاستهلاكية كما هو الحال فى ظل ظروف التصنيع التلقائى . فالاتحاد السوفيتى مثلا بدأ بإقامة الصناعات الأساسية والانتاجية فى إطار

من التخطيط الشامل ثم تلاها بالصناعات الاستهلاكية في مرحلة متأخرة نسبيا .

ويتم التصنيع التلقائي عن طريق التغير في هنيان الطلب الاستهلاكي .

ويشير الأستاذ " أنجل " في هذا الشأن الى أنه مع اتجاه الدخل الفردي الحقيقي الى الزيادة فان نسبة ما يخصص للانفاق على الغذاء من هذا الدخل تتجه الى التناقص التدريجي وبالتالي تزداد نسبة ما يخصصه الأفراد من هذا الدخل للانفاق على السلع الصناعية والخدمات . وحيث أن الانفاق على الخدمات في المراحل الأولى للتنمية يكون منخفضا الى حد كبير فان الطلب على السلع الصناعية يتجه الى الزيادة السريعة مع استمرار عملية التنمية .

ولا يعنى اتجاه الانفاق على الغذاء الى التناقص النسبي مع كل زيادة في الدخل أن الانفاق على الغذاء سوف يتجه الى التناقص بشكل مطلق . ذلك أن الانفاق على الغذاء لا بد وأن يتجه الى الزيادة المطلقة مع كل زيادة في الدخل . ولكن نسبة ما يوجه للانفاق على الغذاء من الدخل تتجه الى التناقص .

وفي الواقع أن زيادة الدخل في أولى مراحل التنمية قد لا يصاحبها انخفاض نسبة ما ينفق من هذه الزيادة على الغذاء . ويحدث ذلك بصفة خاصة اذا صاحب زيادة الدخل اجراءات حكومية تستهدف اعادة توزيع الثروة والدخل . ذلك أن اعادة توزيع الثروة

والدخل لصالح الطبقات الفقيرة كما يحدث في الدول النامية ذات النزعة الاشتراكية يترتب عليه زيادة دخول الفئات ذات الدخل المنخفضة والتي توجه نسبة عالية من دخلها للانفاق على الغذاء . ولذلك فان الانفاق على الغذاء كنسبة من الدخل لا يتجه الى الانخفاض في مثل هذه الظروف ، ومعنى ذلك أن الجزء المخصص للانفاق على السلع الصناعية لن يتجه الى الزيادة كما جاء في قانون " انجل " ولذلك يمكن القول بأن قانون " أنجل " لا يحدث أثره الا في المدى الطويل . فضلا عن ذلك فانه حتى اذا صاحب التنمية الاقتصادية في أول مراحلها اتجاه الطلب على السلع الصناعية الى الزيادة كنتيجة لزيادة الدخل فانه في هذه الحالة قد تتجه الزيادة في الطلب على هذه السلع الى الاستيراد من الخارج . ومن ثم فان مفعول قانون " أنجل " يحدث أثره لصالح الدول الأجنبية المنتجة لهذه السلع الصناعية وليس لصالح الدولة النامية ذاتها .

مما تقدم يتضح أنه لا يمكن الاعتماد على قانون أنجل كمحرك للتنمية الصناعية عن طريق تغيير بنيان الطلب الاستهلاكي . ولذلك فانه لا بديل للتنمية المخططة كوسيلة للأسراع بالتنمية الاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن عملية التنمية الصناعية لا بد وأن يصاحبها تغييرات أساسية في بنيان الاقتصاد القومي يتمثل أهمها فيما يلي :-

- ١ - ارتفاع نسبة الانتاج الصناعى الى جملة الناتج القومى .
- ٢ - زيادة نسبة العاملين بالصناعة الى جملة العاملين .
- ٣ - اتجاه معامل رأس المال / العامل الى الارتفاع .
- ٤ - اتجاه معامل رأس المال / الدخل الى الانخفاض .
- ٥ - ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات .

ونستعرض فيما يلى بإيجاز كل من هذه التغيرات :-

١- ارتفاع نسبة الانتاج الصناعى الى جملة الناتج القومى :

أشرنا فيما تقدم الى أن التصنيع يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية وبطبيعة الحال فإنه ما أن يزداد الاستثمار فى قطاع الصناعة وتمل هذه الاستثمارات الى مرحلة الانتاج حتى يبدأ الانتاج الصناعى فى الزيادة . ومع زيادة نسبة المبالغ المستثمرة فى قطاع الصناعة الى اجمالى الاستثمار القومى ، فإن معدل الزيادة فى قيمة الانتاج الصناعى يكون أكبر من معدل زيادة الانتاج فى القطاعات السلعية الأخرى . ويترتب على ذلك ازدياد الأهمية النسبية لقيمة الانتاج الصناعى فى الناتج القومى . وغالبنا ما يتميز الانتاج الصناعى فى أولى مراحل التنمية بزيادة أهمية السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق الداخلى وذلك باحلال هذه السلع محل الواردات من الخارج . مثال هذه المنتجات الغزل والمنسوجات والأحذية وبعض المواد الغذائية ، ويرجع ذلك الى أن هذه الصناعات لا تحتاج الى مقادير كبيرة من رأس المال فضلا عن توافر الخبرة الفنية المطلوبة لتشغيل هذه الصناعات .

وفي المرحلة التالية تتميز عملية التنمية الصناعية بالتوسع في إنشاء صناعات السلع الوسيطة مثل صناعات الأسمنت والأسمدة والزجاج . مثل هذه السلع تحتاج اليها كافة قطاعات الاقتصاد القومي مثل قطاع الزراعة والتشييد والبناء والنقل بالإضافة إلى قطاع الصناعة . ولذلك فهي تتميز باتساع السوق الذي يمكن أن تباع فيه . ويعتمد هذا النوع من الصناعات في تشغيله على خامات ومواد زراعية ومعدنية في شكلها الأولي دون أن تمر بمراحل تصنيعية متوسطة . وهذه المواد الأولية توفر في الدول النامية .

وفي المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية الصناعية يبدأ إنتاج السلع الرأسمالية في النمو مثل الآلات الميكانيكية والكهربائية والسلع الهندسية والصناعات الكيماوية وتشابك العلاقات بين هذه الصناعات وبعضها البعض الذي يستلزم أن يتم إنشاؤها في شكل مجموعات متداخلة تكمل بعضها البعض الآخر . وبطبيعة الحال فإن إنشاء هذه الصناعات يأتي في المراحل المتقدمة لعملية التنمية الصناعية لما تستلزمه من خبرات ومهارات ورءوس أموال كبيرة لا تتوفر إلا بعد أن تصل التنمية إلى مراحل متقدمة وتزداد القدرة على تمويل إنشاء مثل هذه الصناعات ذات التكاليف المرتفعة . كما أن هذه الصناعات تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتها من الآلات وهو ما يحتاج إلى وجود صناعات تستخدم هذه الآلات . ولذلك فإن إنشاء هذه الصناعات الرأسمالية يتطلب وجود صناعات أخرى تحتاج إلى إنتاجها من الآلات . وإنشاء الصناعات الاستهلاكية والأساسية في مراحل سابقة لإنشاء الصناعات الرأسمالية يضمن وجود سوق لتصريف

الانتاج من الآلات والمعدات الرأسمالية الذى تنتجه صناعات السلع الرأسمالية .

مما تقدم يتضح أنه مع اتجاه نسبة الانتاج الصناعى الى الناتج القومى الى الارتفاع خلال عملية التنمية الصناعية ، فإن هيكل الانتاج الصناعى نفسه يتجه الى التغير التدريجى من سلع استهلاكية الى سلع أساسية ووسيلة وإلى سلع هندسية معقدة مسع التدريج فى مراحل التنمية الصناعية .

٢- زيادة نسبة العاملين بالصناعة الى جملة العاملين :

مع زيادة رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى ومع البدء فى تشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة يتزايد عدد العاملين فى الصناعة بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد العاملين فى قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى . ومن شأن ذلك أن يستوعب القطاع الصناعى معظم الزيادة فى قوة العمل الوطنية وفى أحيان أخرى تتطلب عالمية التصنيع انتقال جانب من العاملين بالزراعة الى القطاع الصناعى . وحيث تنتشر البطالة المقنعة فى الزراعة فإن امتصاص الصناعة لجانب من العاملين بالقطاع الزراعى لن يؤثر على حجم الانتاج الزراعى .

وتجدر الإشارة الى أنه يصاحب التنمية الصناعية هجرة واسعة من الريف الى الحضر للعمل بالمشروعات الصناعية وفى قطاع الخدمات المباشرة التى تلزم لعمليات الانتاج والتسويق فى المنشآت الصناعية والخدمات غير المباشرة التى يحتاجها العاملون الجدد فى المدن نتيجة للارتفاع النسبى فى الأجور بالمدن عنه فى الريف . ويترتب

على الانخفاض النسبى لعدد العاملين بالزراعة لانتقالهم الى الصناعة والخدمات مع عدم تأثر الانتاج الزراعى ، زيادة انتاجية العامل الزراعى .

٣- اتجاه معامل رأس المال / العامل الى الارتفاع :

يعبر معامل رأس المال / العامل عن مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد فى أى قطاع أو صناعة أو فرع صناعة أو منشأة فردية . ويختلف هذا المعامل من صناعة لأخرى ومن قطاع لآخر . فمقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد يزيد فى قطاع الصناعة عنه فى قطاع الخدمات . كما يزيد رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب عنه بالنسبة للصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج أو الأحذية كما يقل معامل رأس المال / العامل بالصناعات اليدوية (الحرفية) عنه بالصناعات الآلية ، فتشغيل عامل واحد بصناعة النسيج اليدوية يحتاج الى رأس المال أقل بكثير لما يحتاجه تشغيل عامل واحد بصناعة النسيج الآلية . ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين المعامل المتوسط لرأس المال العامل والمعامل الحدى له . فالمعامل المتوسط لرأس المال / العامل يمثل نسبة رأس المال القومى الى جملة عدد الأشخاص العاملين بينما المعامل الحدى لرأس المال العامل يمثل الزيادة فى رأس المال اللازمة لتشغيل عامل اضافى . وتتوقف قيمة كل من المعامل المتوسط والمعامل الحدى على توزيع القوة العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى درجة التقدم الفنى فى المجتمع .

فكلما زادت نسبة العاملين بالصناعة وفى مشروعات المنافع العامة الى جملة العاملين كلما ارتفع معامل رأس المال / العامل فى المتوسط . وكلما اتجهت الدولة الى التصنيع الثقيل كلما ارتفع المعامل الحدى لرأس المال / العامل حيث ينطوى التصنيع الثقيل على زيادة كثافة رأس المال بالنسبة للأيدى العاملة . ومما لاشك فيه أنه كلما كانت الآلات المستخدمة حديثة ومعقدة كلما زاد معامل رأس المال / العامل أى أن التقدم الفنى ينطوى على زيادة مستمرة فى معامل رأس المال / العامل .

٤ - اتجاه معامل رأس المال / الدخل الى الانخفاض :

يعبر معامل رأس المال / الدخل عن العلاقة بين رأس المال والدخل الذى يتولد من استخدام رأس المال . والمعامل المتوسط لرأس المال / الدخل هو مقدار رأس المال اللازم لتوليد هذا الدخل بينما يمثل المعامل الحدى لرأس المال / الدخل مقدار الزيادة فى رأس المال اللازمة لاجداث زيادة معينة فى الدخل القومى . وحيث أن الزيادة فى رأس المال هى الاستثمار الذى يحدث خلال الفترة فإن المعامل الحدى لرأس المال / الدخل يمثل العلاقة بين الزيادة فى الدخل والاستثمار المطلوب لاجداث هذه الزيادة .

أى الاستثمار . ويمثل مقلوب هذه النسبة الانتاجية الزيادة فى الدخل الحدية لرأس المال (انتاجية الاستثمار) . وهذه الأخيرة تعكس مقدار الزيادة فى الدخل والانتاج المترتبة على مقدار معين مسن الاستثمار .

ويميل المتخصصين في دراسات التنمية الى الاعتقاد بأنه في المراحل الأولى للتنمية فان معامل رأس المال / الدخل يتجه الى الارتفاع نتيجة لزيادة نسبة المبالغ المستثمرة في مشروعات رأس المال. الاجتماعى مثل الخزانات والسداد والطرق واستصلاح الأراضي . على أنه ما أن يتجه الاستثمار في المشروعات ذات العائد السريع الى الزيادة حتى تبدأ هذه النسبة في الانخفاض النسبى ثم تستقر تدريجيا عند مستوى معين يتراوح ما بين ٣ : ١ ، ٤ : ١ . وترجع أهمية معامل رأس المال / الدخل الى أن يتخذ كمقياس لمقدار حاجة الاقتصاد القومى من الاستثمارات لاحداث زيادة معينة فى الدخل ، أو معرفة معدل نمو الدخل القومى اذا عرف مقدار استثمارات المجتمع ، تطبقا لمعادلة " هارد ودومر " (١) :

فان معدل نمو الدخل القومى = $\frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$ ، فاذا كان معدل الاستثمار يساوى ١٥ ٪ من الدخل القومى وأن معامل رأس المال / الدخل يساوى ٥ : ١ . (أى يلزم استثمار خمسة جنيها مثلا لاحداث زيادة قدرها جنيه فى الدخل) فان معدل نمو الدخل = $\frac{١٥}{٥} = ٣ ٪$.

٥ - ازدياد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات :

يماحب عملية التنمية زيادة الحاجة الى الخدمات المختلفة ، مثل النقل والمواصلات والاسكان والتجارة والمال والخدمات المهنية والشخصية . فالطلب على هذه الخدمات يتجه الى الزيادة بسرعة مع

ارتفاع مستوى الدخل الحقيقى ويترتب على ذلك زيادة مقدار الاستثمارات الموجهة الى قطاع الخدمات وزيادة العاملين بهذا القطاع . فمن المعروف أن الجانب الأكبر من انفاق المستهلكين فى الدول الفقيرة يوجه الى الطلب على السلع خصوصا المواد الغذائية . ومع اتجاه الدخل الفردى الحقيقى الى الارتفاع ، فان الانفاق على السلع الصناعية والخدمات المختلفة يتجه الى الزيادة التدريجية . ويحتل قطاع الخدمات أهمية كبرى فى الدول المتقدمة وتزداد أهميته النسبية على مر الزمن . ويعتبر قطاع الخدمات الملجأ الطبيعى الذى ينتقل اليه من يترك الريف للبحث عن عمل فى المدن وذلك نظرا لعدم الحاجة الى مهارات خاصة لمن يعملون فى بعض مجالاته .

رابعاً - التنوع فى الصادرات :-

قد تكون أهداف التنمية تخليص الاقتصاد من أخطار الاعتماد على محصول واحد ، اذ الملاحظ أن كثيرا من الدول المتخلفة تعتمد اعتمادا كليا تقريبا على محصول واحد يؤمن لها النسبة الكبرى من متطلباتها من النقد الأجنبى . فمثلا كان الأرز يشكل ٧٥ ٪ من صادرات بورما فى عام ١٩٥٥ وكان البن يشكل عام ١٩٥٦ نحو ٧٠ ٪ من صادرات البرازيل ، وكان القطن الخام يمثل عام ١٩٦٠ نحو ٧٠ ٪ من صادرات مصر ، كما شكل البترول نحو ٩٣ ٪ من صادرات العراق ، ويكون القطن ومنتجاته ٨٥ ٪ من صادرات السودان ، وهكذا . فاعتماد الدول المتخلفة بهذه الصورة على محصول واحد يجعل اقتصادياتها عرضة للتأثر الشديد بالتغيرات الطارئة على أسعار

المواد المصدرة وأسواقها من جهة ، وبالتغيرات الناتجة عن العوامل التى تتحكم فى إنتاج هذا المحصول الواحد من جهة ثانية . فهبوط الأسعار العالمية للكرز أو البن أو القطن مثلاً من شأنه أن يخفض دخل هذه الدول من العملة الأجنبية أولاً ، ودخلها الفردى والقومى على التوالى . ولقد شهدت الدول المتخلفة تدهور فى تجارتها الخارجية ، وتعرض اقتصادياتها للخطر نتيجة اعتمادها على محصول واحد بشكل عام وذلك لميل معدل التبادل الدولى لغير صالحها .

وقد سبق أن أوضحنا أن معدل التبادل الدولى

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times 100$$

فاذا كان هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح كان ذلك فى صالح الدولة . ويعنى ذلك أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات أكبر من الرقم القياسى لأسعار الواردات ، أى أنه بنفس كمية الصادرات يمكن استيراد كمية أكبر من الواردات .

أما إذا كان المعدل أقل من واحد صحيح فإن ذلك يدل على أن معدل التبادل فى غير صالح الدولة ، أى أنه لابد من زيادة كمية الصادرات للحصول على نفس الكمية من الواردات . وبصفة عامة يميل هذا المعدل لغير صالح الدول المتخلفة التى تتكون صادراتها فى الغالب من السلع الزراعية أو المواد الأولية ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلى :-

١ - عدم زيادة طلب المستهلكين في الدول المتقدمة على السلع الزراعية بدرجة كبيرة . وبالتالي ضعف حجم الطلب على هذه السلع يضعف من قوة الدول المتخلفة في المساومة على بيع منتجاتها .

٢ - فرض قيود في البلدان المتقدمة على استيراد السلع الأساسية من الدول النامية ، فمثلا تحدد أمريكا حصة استيرادها من الأقطان المصرية طويلة التيلة ، كما تفرض إنجلترا قيودا على وارداتها من الملابس القطنية من الهند وباكستان وهكذا .

وهذه القيود بالطبع تقلل من حجم الطلب على صادرات الدول المتخلفة مما يؤثر في مركزها في المساومة في تحديد الأسعار .

٣ - تشترك بعض الدول المتخلفة في انتاج محصول واحد أو انتاج مادة أولية واحدة ، مثل اشتراك كل من : السودان ، مصر ، سوريا ، البرازيل ، الهند في انتاج القطن الذي يكون أكثر من ٥٠ ٪ من صادراتها . وهذا بالطبع يدفع مثل هذه الدول لعرض شروط أفضل لضمان تصريف صادراتها . وقد استغلت الدول المتقدمة هذه المنافسة بين الدول المتخلفة فعرضت أسعار منخفضة نسبيا لمنتجات هذه الدول . والمثل الواضح على ذلك هو أسعار البترول ، فقبل إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول المعروفة باسم " الأوبك " كانت شركات البترول وهي تنتمي الى دول متقدمة تفرض أسعار البترول على الدول المنتجة ، كما أن أية محاولة من أية دولة من هذه الدول تعرضها لخفض الاستيراد منها وبالتالي تعرض دخلها القومي

وبدوره اقتصادها للتدهور . ومن ثم فقد ضمنت هذه الشركات انخفاض أسعار البترول لفترة طويلة .

٤ - لا يوجد أى ترابط أو تنظيم بين الدول المتخلفة ، فكل دولة منفردة تواجه المساومة مع الدول المتقدمة ذات النفوذ الاقتصادى والسياسى ، وبذلك لا تستطيع مثل هذه الدول منفردة من الحصول على أسعار أحسن لتصدير منتجاتها ، فمثلا بعد انشاء منظمة الأوبك التى تمكنت من جمع الدول المنتجة للبترول فى منظمة واحدة تتحكم فى حوالى ٩٠ ٪ من انتاج البترول فى العالم ، باستثناء انتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، استطاعت أن تفرض أسعار مرتفعة للبترول وتلزم الدول المتقدمة بقبولها . ولعل الارتفاع الكبير الحالى فى أسعار البترول أكبر دليل على أهمية تكتل الدول المتخلفة ذات الانتاج المتشابه فى رفع أسعار صادراتها . ولقد تنبأت الدول المتقدمة التى تنتج سلع زراعية متشابهة الى أهمية تكتلها فى منظمة واحدة لضمان أسعار لمنتجاتها تتماشى مع المستوى العالمى للأسعار ، فمثلا منظمة القمح العالمية التى تضم كل من : أمريكا ، كندا ، فرنسا ، استراليا وغيرها من الدول المتقدمة قد تمكنت من ضمان أسعار مجزية للقمح .

٥ - حلول السلع المصنوعة من الألياف والمنتجات الصناعية محل السلع التى تعتمد على المواد الخام من الدول المتخلفة ، مثل احلال الألياف الصناعية محل ألياف القطن والحرير والكتان والصوف واحلال المطاط الصناعى محل المطاط الطبيعى وهكذا . وقد أدت مرونة

الاحلال الى جعل الطلب على بعض منتجات الدول المتخلفة كبير المرونة مما يجعل هذه الدول تخشى من رفع الأسعار خوفا من خفض الطلب بنسب أكبر وبالتالي قلة حصيلتها من العملات الأجنبية .

٦ - تعتمد الدول المتخلفة فى وارداتها على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للتنمية الاقتصادية وكذلك السلع الصناعية اللازمة لمواجهة زيادة حجم الاستهلاك الداخلى وعدم مقدرة الصناعات المحلية لتلبية مثل هذه الزيادة . ومن ثم لا غنى للدول المتخلفة عن مثل هذه الواردات مما يجعل الطلب عليها غير مرن . وتستغل الدول المتقدمة هذا الموقف وتزيد بصفة مستمرة فى أسعار وارداتها للدول المتخلفة .

وقد دعت كل هذه الأسباب السابقة الدول المتخلفة الى ضرورة عدم الاعتماد على محصول واحد فى تجارتها الخارجية وضرورة اتباع سياسة التنوع فى صادراتها وبالتالي التنوع فى هيكلها الاقتصادى . ومن ثم كان من أهداف التنمية الاقتصادية التنويع فى الصادرات .

سادسا - العدالة والأهداف الأخرى :-

ويمكن أن نذكر عددا كبيرا من الأهداف الأخرى التى توضع للتنمية كت تحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى الريف ، ومستوى التعليم والتدريب واقامة شبكة مواصلات حديثة الى غير ذلك من الأهداف الا أن جميع هذه الأهداف تتطلب انفاقا استثماريا يهدف الى بناء الطاقات الانتاجية الجديدة وتحقيق الأهداف التى يتطلبها المجتمع .

الفصل الخامس

عقبات التنمية الاقتصادية

تعكس خصائص البلاد المختلفة عقبات التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك الى الطبيعة الدائرية للعلاقات التي تنشأ بين الخصائص الأساسية للبلاد المختلفة حيث تشكل الخصيصة في نفس الوقت سبباً ونتيجة لغيرها من الخصائص ، وحيث أن البلاد المختلفة تمتاز بتلك الخصائص دون غيرها من البلاد المتقدمة وحيث أن هذه الخصائص تشكل في الوقت نفسه سبباً ونتيجة لبعضها البعض ، فإن من المنطوق أن نستنتج أن لهذه الخصائص دخلاً في استيلاء التخلف على تلك البلاد ، أو بعبارة أخرى ، في عرقلة سبيل هذه البلاد الى النمو الاقتصادي المطرد .

ورغم أن سبب بقاء البلاد فقيرة على ما هي عليه من الفقر لا ينطبق بنفس القدرة على كل البلاد . فإن ثمة سمات مشتركة تسمح ببعض التعميم . ولكن يجب مراعاة أنه في حالة دراسة أوضاع بلدان مفردة فإن الأجوبة العامة تتطلب تفسيرات مرنة ومتنوعة في التوكيد على أساس الأوضاع الخاصة بكل بلد على حده .

وفيما يلي أهم العوامل الرئيسية التي يمكن اعتبارها بصفة عامة عوائق التنمية الاقتصادية في الدولة .

أولا - حجم السوق :

يصف بعض الاقتصاديين علامة التنمية بأنها كبر حجم السوق، ويعتقد آدم سميث وهو من كبار الاقتصاديين الانكليز أن التخصص هو جوهر زيادة الانتاج . وحجم الانتاج يتوقف بدوره على حجم السوق . وفى المراحل الأولى للتقدم الاقتصادى كان هدف الأسرة هو الاكتفاء الذاتى لذلك قامت التجارة على نطاق ضيق . ولكن بظهور الأسواق اتسعت التجارة وأدى التخصص الى زيادة حجم الانتاج واتساع التبادل التجارى . وقد أدى اتساع الأسواق الى الحاجة الى تقدم وسائل التنقل والمواصلات التى عملت بدورها على ربط وتوسيع نطاق الأسواق . ومن المعروف أن اتساع الأسواق وزيادة حجم التبادل التجارى أدى الى تقدم وتطور الصناعة التى بدورها ساهمت فى الاسواق بالتنمية الاقتصادية .

وتتوقف كفاية الانتاج الى حد كبير على حجم الانتاج حيث أن بعض التكاليف وبالذات التكاليف الثابتة تنخفض مع زيادة الانتاج . وحجم الانتاج بدوره يتوقف على حجم السوق . ويتوقف حجم السوق بدوره على عدة عوامل منها : حجم السكان ، قدرة المجتمع والقوة الشرائية للمستهلكين ، تكلفة النقل والمواصلات وحواجز التجارة .

وتتصف البلاد المتخلفة ذات التخلف فى الموارد والتخلف فى السكان بضيق السوق ، حيث أن معظم البلاد المتخلفة لا يمكن أن تتحمل أسواقها الداخلية صناعات ذات الانتاج الكبير مما يعوق التوسع فى زيادة الانتاج كما يعوق انشاء بعض الصناعات الهامة التى تعتمد

على حجم السوق . فلو أخذنا مثلا صناعة مثل صناعة الحديد والصلب أو السيارات فاننا نجد أن هناك حد أدنى لحجم الوحدة الانتاجية في مثل هذه الصناعات حتى تستطيع الانتاج بتكاليف اقتصادية معقولة . والحد الأدنى للوحدة الانتاجية في صناعة الحديد والصلب قد يتطلب سوقا كبيرا نسبيا حتى تستطيع أن تستوعب كل انتاجه مع المحافظة على تكلفة الوحدة عند حد اقتصادي معقول .

ونظرا لضيق حجم أسواق الدول المتخلفة لضعف الدخل القومي وبالتالي ضعف القوة الشرائية ، لذلك تقف هذه الأسواق عقبة في سبيل التوسع الصناعي . وقد يقال أن الدول المتخلفة ممكن أن تتحمل التكلفة المرتفعة في بداية الانتاج وتحمل الصناعات الناشئة بها لكي تصل الى الحد المعقول من تكلفة الانتاج . ولكن مثل هذا الاجراء يرهق المستهلك ويحد من قوته الشرائية لارتفاع الأسعار ولا يسمح بالتوسع السريع في حجم الانتاج نظرا لقلّة الاستهلاك .

ثانيا - الحلقات المفرغة :-

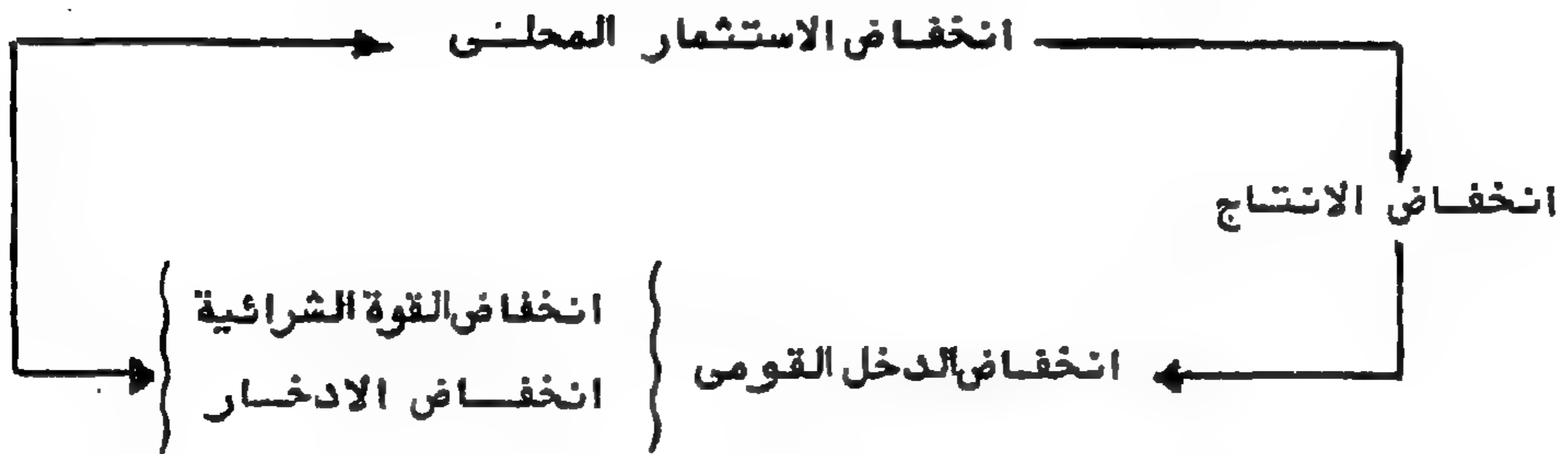
تتعرض الدول المتخلفة الى العديد من العقبات الداخلية التي تعوق التنمية الاقتصادية مثل انخفاض مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار وانخفاض مستوى المهاراة الفنية وبالتالي ضيق نطاق السوق والزيادة السريعة في حجم السكان وهكذا . على أن جسامه هذه العقبات ليست تتمثل فقط في تعددها أو فيما يلاقيها من ضغط سكاني شديد ولكن محور المشكلة هو أن العقبة الواحدة تشكل في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من العقبات بما يترتب على ذلك من انتظامها في حلقات مفرغة .

ويتبلور مضمون فكرة الحلقة المفرغة في وجود مجموعة
داثرية من العوامل التي يتأثر ويؤثر الواحد منها في الآخر على
نحو من شأنه الإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية
بالبلاد الفقيرة . ويقع الحياه الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد
المتخلفة بالحلقات المفرغة . وتوحى هذه الحلقات المفرغة الى أن
كثيرا من العوائق التي تؤخر التنمية الاقتصادية هي في آن واحد
سبب للفقر ونتيجة له . فهناك إذن علائق دائرية تعمل على
استمرار انخفاض مستوى التنمية .

وتعدد الحلقات المفرغة وتتنوع في تفسيرها لتخلف الدول
المتخلفة ، غير أن أهم هذه الحلقات وأكثرها انتشارا هو الحلقة
المفرغة الأساسية التي توصف البلاد المتخلفة بأنها فقيرة لأنها
فقيرة . ويرى " نيركسه " (١) أنه ربما كان أهم الحلقات المفرغة
التي تعانيها البلاد المتخلفة ما تعلق منها بتكوين رؤوس الأموال ،
فمن ناحية العرض ، يتوقف عرض رؤوس الأموال على كل من المقدرة
على الادخار والرغبة فيه . وأما من ناحية الطلب فيتوقف الطلب
على رؤوس الأموال على توافر الحوافز للاستثمار . وتعاني البلاد
المتخلفة من حلقة مفرغة في هاتين الناحيتين لمشكلة تكوين
رؤوس الأموال . فمن ناحية العرض ، ترجع ضآلة المقدرة على الادخار
لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي . ويعكس انخفاض مستوى الانتاجية

(١) Nurkse, R. " Problems of Capital Formation. (١)
in Under Develo " Ped Countries, 1953, P. 4 .

الذى يرد بدوره لانخفاض مستوى رموس الأموال ، الأمر الذى يرجع لضآلة القدرة على الادخار ، أما من ناحية الطلب ، فيرجع لانخفاض الحافز للاستثمار لانخفاض القوة الشرائية للسكان نظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى انما يعكس انخفاض مستوى الانتاجية الذى يرجع جزئيا على الأقل لانخفاض الحافز للاستثمار . وتتمثل حلقة الفقر المفرغة للبلاد المتخلفة فى الشكل التالى :-



وتفسر حلقة الفقر المفرغة بأن انخفاض حجم الاستثمار المحلى يؤدي الى خفض حجم الناتج القومى وذلك لقلّة رموس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية . وهذا بدوره يؤدي الى خفض الدخل القومى (الناتج القومى الصافى = الدخل القومى) ، ويؤدي ذلك بدوره الى ضعف الانفاق على الاستهلاك وضعف الادخار . كما أن ضعف الاستهلاك أى ضعف القوة الشرائية يؤدي الى ضعف حجم الاستثمار بالحافز ، أى لا يجد المنتجين مبرر لزيادة الاستثمار فى زيادة الانتاج الحالى لأن مقدرة المجتمع على الشراء ضعيفة ، وضعف الادخار بدوره يؤدي الى ضعف الاستثمار التلقائى ، أى الاستثمار الذى يقبل عليه المنتجين من تلقاء أنفسهم بإنشاء المشروعات الجديدة

أو التوسع في المشروعات المحلية . وبذلك يقل الاستثمار المحلي سواء كان استثمار بالحافز أو استثمار تلقائي . ويلاحظ أن هذه الحلقة المفرغة يمكن التغلب عليها بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية التي تزيد حجم الاستثمار المستخدم . ويمكن لهذه الاستثمارات الأجنبية لو أحسن استخدامها في مشروعات الانماء أن تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي فالدخل وبالتالي زيادة القوة الشرائية المحلية والادخار المحلي وزيادة الاستثمارات المحلية التي يمكن أن تحل بالتدريج محل الاستثمارات الأجنبية التي استخدمت في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية .

وتتفرع من الحلقة المفرغة الرئيسية العديد من الحلقات الثانوية فمثلا قد يؤدي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي إلى انخفاض مستوى الصحة وبالتالي انخفاض مستوى القدرة على العمل فانخفاض مستوى الكفاية الانتاجية وانخفاض مستوى الناتج القومي فانخفاض مستوى الدخل القومي الحقيقي وانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي وسوء التغذية وانخفاض مستوى الصحة . كذلك انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي قد يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية وبالتالي انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية والالمام بالطرق الحديثة للانتاج فانخفاض مستوى الناتج القومي وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي ثم انخفاض مستوى التعليم ، ومما لا شك فيه أنه بالتغلب على هذه الحلقة المفرغة للفقر وهي الحلقة الرئيسية .

ثالثاً - العقبات الخارجية :-

رأينا في حديثنا عن الصفات الأساسية للدول المتخلفة - اعتمادها على العالم الخارجى المتقدم فى معظم شئونها الاقتصادية ، فتعتمد صادرات البلاد المتخلفة المركزة فى المواد الأولية والتي تكون نسبة من الدخل القومى على أسواق البلاد المتقدمة كما تستورد تلك البلاد المتخلفة ما تحتاج اليه من سلع استثمارية واستهلاكية من البلاد المتقدمة . كذلك تعتمد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة للمساعدة فى تمويل جزء من التنمية الاقتصادية .

وتعتبر تبعية البلاد المتخلفة للدول المتقدمة احدى العقبات فى سبيل التنمية فى الدول المتخلفة وذلك لعدة عوامل أهمها -
التالى :-

(أ) اعتماد الدول المتخلفة على المواد الأولية فى تجارتها الخارجية مع الدول المتقدمة بما تنسم به الاسواق العالمية للمنتجات الأولية من درجة عالية من عدم الاستقرار . بما يترتب على ذلك من تقلبات واسعة تذبذب قيمة الصادرات ويؤدى بدوره الى تذبذب الواردات مما يعوق التنمية الاقتصادية التى تعتمد فى المرحلة الاولى على الأسواق الخارجية من مواد خام وآلات للتصنيع ويؤدى ذلك الى عرقلة الجهود التى تبذلها البلاد المتخلفة فى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى الداخلى ، وفى تأمين انتظام دولاب التنمية الاقتصادية حيث أن الصادرات تشكل نسبة عالية من الدخل القومى ومن ناحية أخرى تكون الواردات نسبة كبيرة من سلع رأسمالية وأدوات

ومهمات تكون نسبة كبيرة من جملة الانفاق القومى على الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

(ب) الاستثمارات الخارجية التى تعتمد عليها الدول النامية فى تحقيق معدلات مناسبة من التنمية ليست مستقرة وتعتمد فى معظم الأحوال على الظروف والأحوال السياسية كما تعرض الدول المتقدمة على ضرورة جعل الدول المتخلفة سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية ، وبهذا تفيد معظم الاستثمارات ويحدد مجالها والدليل على ذلك أن معظم الاستثمارات الأجنبية فى مصر مثلاً كانت موجهة ناحية تمويل التجارة الخارجية والبنوك التجارية وأعمال التأمين ، ولم تفكر هذه الأموال فى تمويل مشروعات التنمية الصناعية وكان الهدف من ذلك هو جعل مصر بصفة مستمرة سوقا لتصريف منتجات البلاد المتقدمة الصناعية صاحبة رؤوس الأموال .

(ج) تعتمد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة فى الخبرات الفنية اللازمة لتطور إنتاجها بما يتماشى مع الأسواق العالمية وتعتبر الدول المتقدمة فنون الإنتاج وأساليبه سر من أسرارها ، ولذا لا تبيع الا بالقليل للدول المتخلفة . وباستمرار التبعية للدول المتقدمة لا يمكن للدول المتخلفة أن تتقدم من النواحي الفنية على الدول المتقدمة فى الإنتاج . ويعنى ذلك أن الفجوة فى الفن الإنتاجى بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ستظل ثابتة ومستمرة .

رابعاً - النقص فى المسح الاقتصادى والاجتماعى :-

من مؤشرات التخلف الأساسية فى البلاد المتخلفة نقص أى فقدان المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية . ففى أكثر هذه البلاد لا توجد خرائط جيولوجية من شأنها توضيح مصادر الشروات الصخرية أو المعدنية أو البترولية . كما أنه لا توجد فيها دراسات عن مدى امكانية استثمارات الشروات المائحية والزراعية . وبالإضافة الى فقدان المعلومات الدقيقة عن السكان وتركيبهم العمرى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى . وبعبارة أخرى أن نقص الاحصاءات المتعلقة بمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى بلد من البلدان يعد عقبة من عقبات التخلف .

ويرجع ذلك الى أن نقص هذه البيانات والاحصائيات يقسّف حجب عثرة فى المعرفة الدقيقة لموارد الدولة ومدى حجم هذه الموارد مما يؤدى الى التشكك فى جدية المشروعات ومن ثم الاحجام عنها أو رفض المساهمة فى تمويلها . فمثلاً بعض المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير الذى يتردد فى المساهمة فى تمويل أية مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة وحجته فى ذلك هو نقص البيانات والاحصائيات المتوفرة للحكم على مدى نجاح المشاريع من الناحية الاقتصادية .

الفصل السادس

مراحل النمو الاقتصادي

تمر الدول في نموها الاقتصادي بمراحل مختلفة ، ولقد حاول الاقتصاديون وغيرهم وصف هذه المراحل وخصائصها . ومن المحاولات الأولى في هذا الشأن المراحل التي حددها " كارل ماركس " في حديثه عن تطور الرأسمالية . وفي الوقت الحاضر تعتبر الدراسة التي قدمها الأستاذ " روستو " في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " (١) من الدراسات الهامة الأساسية التي يجب على دارس علوم التنمية الاقتصادية الالمام بها لما تقدمه من تحليل لسلسلة الأحداث التي شاهدها التاريخ الحديث ، ومن أبراز لأوجه الشبه في التطورات التي تمر بها الدول المختلفة خلال عملية التنمية الاقتصادية بما حدث في الماضي . وكذلك أبراز الخصائص التي تميزت بها كل مرحلة من مراحل النمو .

وبالرغم من أن فكرة مراحل النمو ما هي الا طريقة محدودة ، وعلى قدر غير قليل من التعسف ، الا انها تعالج عددا من المشاكل كالحواجز والعوامل التي تدفع عملية التنمية والصفات المشتركة لكل مرحلة والعلاقات بين مراحل النمو المختلفة .

(١) W. Roslow, " The Process of Eronomic Glowth " Oraad, 1953, CR. 1r .

ويشمل هذا الفصل تلخيصاً لنظرية الأستاذ روستو فى مراحل النمو الاقتصادى ، يرى روستو فى كتابه " مراحل النمو الاقتصادى " أنه من الممكن أن تقع جميع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادى فى احدى فئات خمس :-

- ١- المجتمع التقليدى .
- ٢- مرحلة التهيؤ للانطلاق .
- ٣- فترة الانطلاق .
- ٤- فترة النضوج .
- ٥- عصر شيوع الاستهلاك الوفير .

ويؤكد روستو من أن هذه الفئات الخمس انما تصور فى الواقع المراحل المختلفة التى يمر بها المجتمع السائر فى طريق النمو . وفيما يلى وصف لكل مرحلة من هذه المراحل .

أولاً - مرحلة المجتمع التقليدى (١) :-

يطلق اصطلاح " المجتمع التقليدى " من الوجهة التاريخية على جميع المجتمعات التى سبقت عصر " نيوتن " (١٦٤٢ - ١٧٢٧) كما يطلق أيضاً على جميع المجتمعات التى تلت عصر " نيوتسن " الا أنها لم تتعرف على القوانين والفنون الانتاجية الجديدة التى تمكن الانسان من السيطرة على بيئته وزيادة دخله وامكاناته .

والميزة الرئيسية التى تميز المجتمع التقليدى عن غيره من المجتمعات هى المدى التى يمكن أن يمل اليه متوسط الدخل الفردى

فيه نتيجة عدم توافر الامكانيات الجديدة التى تهيئ العلوم وتنفوق الانتاج أو عدم استعمالها وتطبيقها بصورة منظمة ، وليس من الضروري أن يكون المجتمع التقليدى مجتمعا ساكنا لا حركة فيه بل هو مجتمع يمكن له أن تحقق زيادات فى حجم الانتاج كما يمكن أن تظهر فيه تجديدات فنية ، يعود الفضل فى ظهورها للصدفة ، وقد تولى الى زيادات كبيرة فى الانتاج . فمن الممكن مثلا أن ترفع الانتاجية أثر ادخال محمول جديد أو شيوعه أو تحسين أعمال الرى ، الا أن المستوى العام للانتاجية يبقى فيها ، مع ذلك ، محدودا لعدم توافر امكانيات العلم الحديث أو عدم تطبيقها أو عدم تهيؤ الاطار الفكرى اللازم لها .

وقد كان مقتضى القيود المفروضة على مستوى الانتاجية فى هذه المجتمعات أن استوجب منها تخصيص قسم كبير من مواردها للزراعة ، وقد نشأ عن النظام الزراعى هذا تركيب اجتماعى تلعب فيه الروابط العائلية والعصبية دورا كبيرا ، وتتلاشى فيه احتمالات ارتقاء الفرد بسهولة فى السلم الاجتماعى .

أما القيم الانسانية فى تلك المجتمعات فكانت مرتبطة بما يسمى بالقدرية طويلة الأجل ، أى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لا تختلف عن تلك التى كانت متاحة للأجداد ولكن هذه القدرية طويلة الأجل لا تستبعد حرية الاختيار فى الأجل القصير . إذ يستطيع الانسان فى حدود معينة أن يجاهد لتحسين مركزه أثناء فترة حياته . ففى قرى الصين مثلا كان هناك صراع لا ينتهى

للحصول على الأرض الزراعية أو المحافظة عليها مما أدى الى بقاء الأرض فى يد أسرة واحدة لفترة تزيد عن قرن من الزمان .

وبالرغم من أن الحكم المركزى كان يسيطر على المجتمعات التقليدية فإن مركز النقل السياسى كان دائما فى أيدي أولئك الذين كانوا يملكون الأرض أو يسيطرون عليها نظرا لما يتمتعون به من نفوذ فى السلطات المركزية .

وهكذا ترى أن المجتمع التقليدى هو مجتمع يتصف بعدد من الصفات الاقتصادية والفنية والفكرية والاجتماعية وينطبق عليه معظم سمات المجتمع المتخلف السابق ذكرها .

ثانيا - مرحلة التهيؤ للانطلاق (١) :-

مرحلة التهيؤ للانطلاق هى الفترة التى يكون فيها المجتمع فى طور اعداد نفسه للانطلاق فى نمو مطرد سواء بالاعتماد على موارده الخاصة أو بالاعتماد على موارد غيره من المجتمعات ولقد أمدنا التاريخ بأمثلة متعددة عن أحوال الدول التى تمر فى هذا الطور ، ويمكن تصنيف هذه الأحوال فى فئتين :-

الفئة الأولى : وتشمل أحوال الدول التى كان عليها أن تقيم

الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية اللازمة للتهيؤ للانطلاق وذلك كـ بعض دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا .

وهى الدول القديمة تاريخا والتي لم يهاجر اليها خبرات من دول أخرى بدرجة كبيرة .

الفئة الثانية : وتشمل أحوال بعض الشعوب كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا التى كان عليها فقط أن تقيم الشروط الاقتصادية والفنية اللازمة للتهيؤ للانطلاق لبناء رأسمال اجتماعى وتهيئة أوضاع اقتصادية تجعل من المفيد الانتقال من الزراعة والتجارة الى الصناعة . وهى الدول المكتشفة حديثا نسبيا وهاجر اليهم الكثير من الدول فى الفئة الأولى .

وفى مرحلة التهيؤ للانطلاق يعمل المجتمع على تهيئة نفسه للانتقال من مجتمع تغلب عليه الصفة الزراعية الى مجتمع تبدأ فيه بوادر ظهور قطاعات جديدة كالصناعة والمواصلات والتجارة والخدمات . كما يبدأ هذا المجتمع بتوسيع أسواقه الداخلية وتكييف نفسه مع الأسواق العالمية . ويعتبر ارتفاع معدل الاستثمار أبرز ما يميز هذه المرحلة التى تتطلب من المجتمع أيضا الأخذ بمبادئ العلوم الأساسية والتطبيقية والطرق الانتاجية الحديثة

وتحتل الزراعة خلال مرحلة الانتقال من الوضع التقليدى الى حالة الانطلاق أدوارا أساسية ثلاثة :-

- ١ - فعلى الزراعة ، فى المقام الأول ، أن تنتج المزيد من الأغذية التى تلزم لمواجهة احتياجات السكان فى الريف والمدن .
- ٢ - وعلى الزراعة أن تقدم للحكومة إيرادا ضريبيا يتسع

مع اتساع وعمق الثورة الانتاجية فى الزراعة .

٣ - وعلى قطاع الزراعة أيضا أن يتنازل عن جزء كبير من الدخل الفائض فيه لصالح القطاعات الجديدة وهذا يذكرنا بما قاله " آدم سميث " من أن الدخل الفائض المستمد من ملكية الأراضى الزراعية يتحول بطريقة ما من أيدي أولئك الذين يبدونه فى الانفاق على الكفايات الى أيدي أولئك الأفراد المنتجين الذين يستثمرونه فى القطاعات الجديدة ، ومن العوامل الأساسية فى مرحلة التهيؤ للانطلاق اقامة الرأسمال الاجتماعى اللازم كالطرق والجسور والخطوط الحديدية والسدود ومشروعات الري ، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطول فترة اكتماله وضخامة تكاليفه وتفرغ وانتشار آثاره وفوائده فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ومن الصفات الأساسية للرأسمال الاجتماعى أن المكاسب التى تعود منه لا تذهب بطبيعتها مباشرة الى أولئك الذين أقاموه بقدر ما تشيع بين جميع طبقات المجتمع لتنفيذ مختلف قطاعاته وطبقاته فاذا أخذنا بعيـن الاعتبار هذه المميزات الثلاثة للرأسمال الاجتماعى ، أى طول فترة الاكتمال والتشييد ، وضخامة الحجم ، ثم تسرب المكاسب الى الآخرين ، يتضح لنا أن من المحتم على الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا فى عملية انشائه ، الأمر الذى يعنى أن الحكومات لابد وأن يكون لها دور هام فى فترة التهيؤ للانطلاق عن طريق اقامة منشآت الرأسمال الاجتماعى .

ننتقل الآن الى الجانب غير الاقتصادى من الشروط اللازمة

للاطلاق . ان الخطوط العريضة لتغيرات التي يجب ان تحدث فى المجتمع لكى تهين المجتمع التقليدى للنمو المطرد ، ليس أمرا مجهولا ، فلا يكاد يختلف اثنان فى ان من الضرورى ان تنشأ طبقة واعية ، او قيادة جديدة ، وأن تطلق لها الحرية فى بناء مجتمع صناعى حديث كما ان من الضرورى ان تؤمن هذه الطبقة المفكـرة الجديدة بواجباتها فى اقامة حضارة جديدة .

والحقيقة التاريخية الثابتة ، ان وجود حركة قومية متمردة ، تنادى بتدخل الدول الأكثر تقدما فى الشؤون الداخلية ، كما ان من أهم وأقوى الدوافع على احداث التحول من الوضع التقليدى الى المجتمع العصرى . وقد استندت الحركات القومية فى بعض الأحيان على ائتلافات ائتقالية تجمع بينها عادة عقيدة ثابتة مشتركة تعتبر أن من واجبها المقدس خلق دولة مستقلة حديثة . ولو نظرنا الى الوقائع التاريخية لوجدنا أن هذه الائتلافات كانت تضم جناحا سياسيا أو عسكريا وجناحا آخر اقتصاديا ، وكل من هذين الجناحين يدين بدوافع وأهداف متباينة بعض الشيء بالنسبة لتكوين الدولة الجديدة . ففي اليابان مثلا نجد الائتلاف بين الطبقة المتوسطة من التجار وبين بعض الموظفين المدنيين والعسكريين الذين اشتغلوا فى ميدان الأعمال ، وفى بريطانيا يمكن القول بأن القومية البريطانية التى تغلبت على التحزبات القائمة التى تولدت من كثرة الاعتداءات وأعمال التحدى التى وجهت الى جزيرة صغيرة من القارة الأم ، هذه القومية كان لها أثر جوهري فى خلق وضع اجتماعى كبير مسـنـة المرونة داخل بريطانيا مما سارع بعملية بناء الشروط اللازمة

للاطلاق .

وبصفة عامة تعد مرحلة التهيؤ للاطلاق من أصعب مراحل النمو التي يمر بها المجتمع لأنه في هذه المرحلة يعمل المجتمع على التخلص من أغلب صفات التخلف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

ثالثا - مرحلة الانطلاق (١) :-

ننتقل الآن الى المرحلة الثالثة من سلسلة المراحل التي يمر بها المجتمع ، وتعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المجتمع ، اذ تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو ، وتنتصر القوى العصرية الحديثة على العادات والمنظمات والقيم والمصالح التي كانت تسود المجتمع التقليدي وفيها يصبح أيضا النمو المطرد فيه موطدة وعادية في بنيان المجتمع .

وكما ذكرنا في شرح المرحلة الثانية فان عملية الانطلاق قد حدثت تاريخيا في نوعين مختلفين من المجتمعات . ونتج عن ذلك اختلاف في عملية ارساء قواعد التهيؤ للاطلاق بين مجتمع وآخر . ففي الحالة الأولى ، وهي الأكثر شيوعا ، كان تحقيق شروط التهيؤ يتطلب أحداث تغييرات جوهرية في البنيان الاجتماعي والسياسي بل حتى في القيم الاجتماعية السائدة .

أما فى المرحلة الثانية فلم يكن العائق لعملية الانطلاق هو العقبات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية ، وإنما هو تسهيل للوصول الى مستوى من الرفاهية مرتفع بل متزايد ، عن طريق استقلال الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى فى هذه الحالة نجد الانطلاق يتم بواسطة حركة اقتصادية بحتة كما كان فى شمال الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ومن الممكن تحديد عملية الانطلاق بحدوث دافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر مباشرة فى ميدان القوى الاجتماعية والقيم السائدة وفى طبيعة النظم الاقتصادية وفى توزيع الدخل وفى نمط الاستثمار وفى مدى الأخذ بالطرق الانتاجية الحديثة ، وهذا ما حدث مثلاً فى الهند عندما نالت استقلالها ، ثم فى الصين الشيوعية عندما أُخـرِزت انتصارها ، وقد يأخذ أيضاً شكل جديد فى فنون الانتاج أو طرق المواصلات فيؤدى الى سلسلة من عمليات التوسع الثانوية فى القطاعات الحديثة ويحقق وفورات كبيرة يستغلها المجتمع .

ومن بين شروط الانطلاق ارتفاع نسبة الدخل القومى (أو الناتج الصافى) المخصصة لأغراض الاستثمار ، من حوالى ٥ ٪ الى ما يفوق ١٠ ٪ بحيث تؤدى هذه الزيادة فى الاستثمار الى تحقيق زيادة فى الدخل تفوق معدل زيادة السكان ، وتؤدى فى الوقت نفسه الى ارتفاع ملموس فى الدخل الحقيقى للفرد . ولكن سواء استتبع هذا زيادة فى متوسط استهلاك الفرد أم لا . فان ارتفاع تلك النسبة إنما يتوقف على نمط توزيع الدخل ولفظ السكان كما يتوقف على انتاجية الاستثمار وطبيعتها .

والانطلاق بمثابة التحول الجوهرى فى سلسلة تاريخ مجتمع معين ويتطلب وفقا لأدق التعارف تحقيق الشروط الثلاثة التالية :-

١ - ارتفاع الاستثمار المنتج من حوالى ٥ ٪ أو أقل الى ١٠ ٪ من الناتج القومى الصافى .

٢ - قيام قطاع صناعى واحد أو أكثر بمعدل مرتفع .

٣ - وجود ، أو سرعة ظهور ، هيكل سياسى واجتماعى تنظيمى يحسن استغلال الدفعات التى تساعد على تقدم القطاع الحديث . والاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية . وتقوية النمو بصورة متملة ، وقد قصد بهذا استبعاد التقدم الاقتصادى الملموس الذى يمكن أن يحدث فى اقتصادها ، قبل أن تتدعم فعلا عملية النمو المطرد من مرحلة الانطلاق .

ولابد كشرط لازم للانطلاق من حصول الأمور الآتية :-

١ - أن يتسرب الفائض الذى يكونه المجتمع زيادة عما يكفى الاستهلاك عامة الشعب الى أيدي أولئك الذين ينفقونه على زيادة الانتاج . أى تحويل مدخرات المجتمع الى استثمار حقيقى .

٢ - ظهور مؤسسة تيسر تدبير قدر مناسب من رأس المال العامل بتكاليف بسيطة .

٣ - أن ينمو أحد قطاعات المجتمع أو بعض قطاعاته بسرعة كبيرة بشكل يساعد على حدوث عملية تصنيع عام ، وأن يقيم

المنتجون فى هذه القطاعات باعادة استغلال نسبة كبيرة من ارباحهم فى نواح استثمارية منتجة اخرى . كما ان من الممكن أن تتخذ عملية اعادة الاستغلال شكل استثمار الحصة المتجمعة من نمو قطاع التصدير عندما ينمو هذا القطاع بسرعة .

ومن الواضح أن عملية الانطلاق تتطلب وجود فئات من المجتمع تقدم على الأخذ بالتحديدات الفنية وتنجح فى تأدية هذه الرسالة ، كالمثقفين والمزارعين والعمال .

وتنقسم قطاعات الاقتصاد القائدة فى مرحلة الانطلاق الى ثلاث فئات :-

- (أ) القطاعات ذات النمو الأساسى ، وفيها تكون امكانيات الاختراع والتجديد أو فرص استغلال الموارد مربحة ، وتنتج معدلات نمو مرتفعة وتترتب عليها سلسلة من التوسعات فى انماء الاقتصاد .
- (ب) القطاعات ذات النمو المكمل : وفيها يحدث النمو السريع كنتيجة مباشرة ، أو كضرورة لازمة للتقدم فى القطاعات ذات النمو الأساسى مثل الفحم والحديد ، والصناعات الهندسية التى ظهرت كمكملة للسكك الحديدية ، هذه القطاعات تشكل حلقات متتالية عديدة فى الاقتصاد .

- (ج) القطاعات ذات النمو المشتق ، وفيها يحدث التقدم كنتيجة لنمو الدخل الحقيقى الكلى والسكان والانتاج الصناعى أو أى متغير اجمالى آخذ فى النمو . ومن الأمثلة المعروفة لهذا النوع ،

انتاج الغذاء ، وهو مرتبط بالسكان ، وبناء المساكن ويرتبط بتكوين الأسر الجديدة .

وفي المراحل الأولى للنمو تستمد القطاعات ذات النمو الأساسي أو المكمل قوة اندفاعها بصورة أساسية من التغيرات التي تصيب قوى العرض وهيكل التكاليف ، بينما يتوقف نمو القطاعات ذات النمو المشتق على تغيرات الطلب ، فلا وجود إذن لأي نمط قطاعي موحد في عمليات الانطلاق ، ولا يتولى قطاع بذاته دور الانفتاح ، وبعبارة أخرى فليس هناك ما يدعو أي مجتمع أخذ بأسباب النمو لأن يقلد سلسلة التطورات التي مرت بها بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا ، وإنما عليه أن يضمن تحقيق أربعة عوامل رئيسية هي :

١ - لابد من وجود طلب فعال متزايد على الانتاج في القطاعات القائدة وذلك لتشجيع استمرار زيادة الانتاج .

٢ - لابد من أن تدخل في القطاعات طرق انتاجية جديدة وأن يحدث توسع في طاقاتها الانتاجية .

٣ - لابد أن يكون المجتمع قادرا على توفير رأس المال اللازم لايقاد شعلة الانطلاق في القطاعات الرئيسية . ولابد بالأخص من ارتفاع معدل اعادة استثمار الأرباح من جانب المنتجين سواء أكانوا أفراد أم من القطاع العام الذين بيدهم تحديد الطاقات وتوزيع الانتاج المستخدمة في هذه القطاعات .

٤ - وأخيراً لابد للقطاع أو القطاعات القائدة ، مسن أن يكون توسعياً وحدث التحول فيها ذا طابع يسمح بتوليد سلسلة من الطلب على زيادة الطاقة وامكان ادخال نظم جديدة فى قطاعات أخرى ، أو أن يقوم المجتمع فعلا بالاستجابة الى هذه العوامل بشكل متزايد .

وخلاصة القول فان التحليل الذى أردناه وصفا لعملية الانطلاق ليس الا عودة الى نظرة قديمة معروفة عن التقدم الاقتصادى . فقد عرفنا الانطلاق مباشرة بحدوث تغيرات جذرية فى طرق الانتاج وقيام ثورة صناعية لها آثارها الحاسمة على مختلف فروع الانتاج فى فترة قصيرة من الزمن وفى الواقع ان مثل هذا الرأى لا ينكسر الدور الذى تلعبه التغيرات البطيئة والطويلة الأجل فى عملية التنمية الاقتصادية ، اذ ان الانطلاق يتطلب مجموعة كبيرة الشروط التى تمتد الى صميم التنظيم الاقتصادى للمجتمع وشؤونه السياسية والفكرية .

فالنمو السريع فى قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية هو أداة قوية و لازمة للتحول الاقتصادى ، وقوته مستمدة من تعدد الاشكال التى تأخذها الآثار المترتبة عليه عندما يكون المجتمع متأهبا للاستجابة ، بصورة ايجابية لهذه الآثار .

فالنمو فى القطاعات التى تظهر فيها معدلات جديدة للانتاج ، يعمل فى حد ذاته على رفع متوسط انتاج الفرد كما يعمل على تحويل الدخل الى ايدى أشخاص لا يكتفون بإدخار نسبة عالية مسن

دخلهم المتزايد بل يعملون أيضا على إعادة استغلالها فـلى استثمارات عظيمة الانتاجية ثم يحدث سلسلة من أنواع الطلب الفعّال على المنتجات الصناعية الأخرى وهو يولد أيضا حاجة إلى التوسع في المناطق الحضرية ، وقد يدعو هذا إلى زيادة النفقات الرأسمالية . ولكنه في الوقت نفسه يهيئ من السكان ومن الأسواق ما يساعد على دفع عجلة التصنيع إلى الأمام .

ثم هو أخيرا يفتح الأبواب الخارجية فيؤدي في النهاية إلى اظهار قطاعات قائمة جديدة عندما يأخذ الدفعة الأولية التي أحدثتها القطاعات القائمة للانطلاق وفي القواعد وإذا نظرنا إلى الجانب غير الاقتصادي من الموضوع . وجدنا أن الانطلاق يشهده عادة نمرا واضحا في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية يحرضه أولئك الذين يتشوقون إلى النهوض بالاقتصاد على أولئك الذين يتمسكون بالمجتمع التقليدي أو يسعون إلى غير ذلك من الأهداف .

رابعاً - مرحلة المضي نحو النضوج (١) . -

تتبع مرحلة الانطلاق مرحلة جديدة تسمى بمرحلة المضي نحو النضوج يكون فيها المجتمع قد تمكن من تطبيق جميع طرق الانتاج الحديثة المعروفة حتى ذلك الوقت على غالبية موارده كما يجب المضي نحو النضوج بتنوع العمليات الصناعية بحيث تظهر فيه قطاعات

قاعدة جديدة تستجمع قوتها لكي تغطي على القطاعات القائمة القديمة القديمة التي أحدثت الانطلاق والتي تكون قد بدأت تتقاعس في معدل توسعها . فبعد أن حدثت الانطلاقات القائمة على السكك الحديدية خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وما صاحب النمو الذي تلاها من توسع في قطاعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة ، أصبحت القطاعات التي تتولى قيادة الاقتصاد وتحافظ على معدل النمو العام فيه ، تلك التي تعتنى بالسفن الحديدية وبالمطاسيب والكيمائيات والكهرباء ، ومنتجات الآلات الحديثة .

وبالرغم من أن هذا التعريف يحتاج في تطبيقه إلى اجراء دراسة تفصيلية دقيقة فاننا نستطيع أن نحدد بعض التواريخ التقريبية للنضوج الفني لمجموعة من الدول :-

بريطانيا	١٨٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٠٠
المانيا	١٩١٠	فرنسا	١٩١٠
السويد	١٩٣٠	اليابان	١٩٤٠
روسيا	١٩٥٠	كندا	١٩٥٠

لننتقل الآن إلى الجوانب الأخرى غير الاقتصادية من عملية المضي نحو النضوج فمن المعروف أن فترة التهيؤ للانطلاق هي تلك الحبة من حياة المجتمع التي ينهار فيها المجتمع التقليدي من نواحي مختلفة بينما تظل بعض الصفات الهامة للنظام القديم باقية . فقبل الانطلاق وخلالها تحظى العناصر والمثل والأهداف الجديدة والعصرية

بغلبة واضحة وتتمكن من السيطرة على مقاليد المجتمع ، وبعد أن ثبت وجودها ومغزاها ويتراجع اعداؤها تمضى الى تحقيق عملية التقدم العصرى حتى نهايتها الحتمية . فبريطانيا بعد ١٨١٥ ، وأمريكا بعد الحرب الأهلية ، والمانيا فى عهد بسمارك بعد سنة ١٨٧٠ ، وفرنسا التى كانت تمشى متباطئة فى الوقت نفسه ، واليابان فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٠ ، وروسيا فى عهد ستالين أيام الخطط الخمسية ، كل هذه الدول كان يسوسها رجال عرفوا الى أين يمشون ، فقد عاشوا فى عصر القائدة المركبة وعاصروا امكانيات تحويل كل قطاع بعد آخر من قطاعات المجتمع عن طريق ادخال الفنون التكنولوجية العصرية فيها . وعلى وجه الاجمال كانت تلك الفترات فترات حاسمة فى حياة تلك المجتمعات تفتحت فيها امكانيات الاقدام على أعمال جلييلة وتيسرت فيها فرص الحصول على نتائج سريعة .

وفى كل هذا فان الطريق نحو النضوج حمل فى طياته بذور فاعليته لا بذور انحلاله ، ولو شئنا الدقة لقلنا أنه قد حدثت ثلاثة أشياء خلال اقتراب النضوج من نهايته :-

- ١ - ان القوة العاملة تغيرت من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر ومن حيث نظرتها للأمور ودرجة مهارتها .
- ٢ - ان طبيعة القيادة قد تغيرت هى أيضا بانتقالها من أيدي أولئك الذين أثروا عن طريق ملكيتهم لمصانع القطر أو السكك الحديدية أو للصلب أو البترول الى أيدي المديرين الأكفأ

الذين يتولون الادارة فى مؤسسات متعددة الفروع وتركزت قيادتها فى ايد قليلة .

٣ - أنه قد حدث تغير وثيق الصلة بالمتغيرين السابقين ، ولكنه أبعد منهما أثرا . ذلك أن المجتمع فى جملته يصيبه بعض الملل ويفقد حماسه للمعجزات التى تأتى بها الصناعة .

هذه المتغيرات فى الدخل الحقيقى وفى هيكل المجتمع وأطماعه وأفكاره التى تحمل عندما تقارب مرحلة النضوج انما تغير مشكلة اختيار وموازنة تدور حول السؤال التالى : كيف يمكن استخدام هذا الجهاز الصناعى الناضج الذى أصبحت الفائدة من خصائصه مركبة ؟ هل يوجه الى زيادة الأمن والرفاهية أو ربما زيادة أوقات الفراغ لجمهور المواطنين ؟ أم الى زيادة الدخل الحقيقى بما فى ذلك توفير أدوات الاستهلاك المصطنعة لأولئك الذين يستطيعون الحصول عليها ؟ أم الى تأكيد مكانة المجتمع الناضج على مسرح السياسة العامة أن النضوج كما سنبين هو فى الواقع فترة حرجة كما أنه فترة مليئة بالامكانات المزدهرة .

خامسا - مرحلة أو عصر شيوع الاستهلاك الوفير (١) :-

يصل المجتمع بعد مرحلة النضوج الى مرحلة أخرى تسمى بعصر شيوع الاستهلاك الوفير الذى يتم فيه انتقال دور القيادة الى القطاعات التى تنتج السلع الاستهلاكية المعاصرة والخدمات . فى هذه

المرحلة تظهر فى المجتمع أهداف رئيسية ثلاثة تتنازع الموارد والنزعات السياسية وتسعى الى زيادة الرفاهية العامة .

الهدف الأول : وهو المضى بالدولة نحو القوة والسلطان وبالتالى نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية والخارجية .

الهدف الثانى : هو العمل على استخدام الموارد المتوفرة للمجتمع النافع لاقامة ما يمكن تسميته بدولة الرفاهية وذلك بتدعيم الأهداف الانسانية والأمن الاجتماعى .

الهدف الثالث : ويرمى الى التوسع فى مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء والمسكن والملبس عن طريق السعى ليس فقط الى أنواع أفضل من الغذاء والمسكن والملبس ، وإنما أيضا الى ميدان استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات .

ويدلنا التاريخ عن أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أولى المجتمعات فى العالم التى دخلت بشكل واضح عصر شيوع الاستهلاك الوفير . كما أن دول غرب أوروبا واليابان قد بدأت بدخوله بعزم واصرار كما يعتبر الاتحاد السوفيتى مهياً من الوجهة الفنية لدخول هذه المرحلة .

الفصل السابع

تمويل التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية في المقام الأول الى زيادة الدخل القومي وتحقيق معدل نمو للدخل مناسب . ويتوقف معدل نمو الدخل القومي على حجم الاستثمارات ومعامل رأس المال .

ولمعرفة العلاقة بين معدل نمو الدخل وهذه المتغيرات يمكن استخدام معادلة هارد ودرمو (Harrod Domar) في هذا الشأن ، ونفسر هذه المعادلة كالآتي :

$$\text{معدل نمو الدخل القومي} = \frac{\dot{A}}{\text{معامل رأس المال}} \times \text{معامل الاستثمار}$$

ويقصد بمعدل نمو الدخل القومي مقدار الزيادة السنوية في الدخل القومي فمثلا لو كان الدخل القومي في عام ١٩٧٠ يقدر بـ ١٠٠٠ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٧١ وصل الدخل الى ١١٠٠ مليون جنيه ، أي أن الدخل زاد بمقدار ١٠٠ مليون جنيه في العام . وبذلك معدل نمو الدخل يصبح ١٠ ٪ .

ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال والناتج ، أي مقدار رأس المال الاستثماري اللازم لزيادة الانتاج بوحدة واحدة . وتختلف النسبة بين رأس المال والناتج باختلاف نسوع وصفات الانتاج وباختلاف مشروعات الانتاج . فمعمل النسيج الذي تبلغ قيمته نحو مليون جنيه يمكن أن ينتج سنويا قيمة قدرها

نحو ٢٥٠ ألف جنيه مثلا ، فالعلاقة بين رأس المال والنتائج فى هذا المثال هي : ٤ الى ١ ، أى أن إنتاج وحدة معينة من الناتج تستوجب إقامة أربع وحدات من رأس المال .

ويقصد بمعدل الاستثمار أو معدل التكوين الرأسمالى ، نسبة الاستثمار الى الدخل القومى ، لبلد معين فى فترة معينة . فلو فرضنا مثلا أن الناتج القومى فى بلدا ما سنة ما كان ١٠٠٠ مليون جنيه وأن الاستثمار فى ذلك البلد فى تلك السنة كان نحو ١٠٠ مليون جنيه . فان معدل الاستثمار هو $\frac{100}{1000} = 10\%$.

ويتوقف تحديد معدل نمو الدخل القومى على هذين العاملين الأساسيين وهما : معامل رأس المال ومعدل الاستثمار . أما بالنسبة لمعامل رأس المال فيحدد بالنسبة لكل مشروع من مشروعات التنمية ثم يأخذ متوسط بالنسبة لكافة مشروعات التنمية ، ويعتبر معامل رأس المال الى حد ما من العوامل شبه الثابتة التى لا يستطيع المخطط أن يغير فيها كثيرا . أما بالنسبة لمعدل الاستثمار فهو العامل الهام فى تحديد معدل نمو الدخل القومى . فمثلا لو أن التنمية الاقتصادية تهدف الى تحقيق معدل نمو مستوى الدخل القومى يقدر بـ ٥ % ، وأن معامل رأس المال قد قدر على أساس ٥ : ١ ، فما هو معدل الاستثمار اللازم لتحقيق المعدل المطلوب لنمو الدخل القومى . فحسب معادلة هارد :

$$\text{معدل نمو الدخل القومى} = \frac{1}{\text{معامل رأس المال}} \times \text{معدل الاستثمار} ،$$

وبالتعويض $5\% = \frac{1}{5} \times \text{معدل الاستثمار} \cdot 0.0 \cdot 0$ معدل الاستثمار $= 25\%$
 كما لو أمكن معرفة معامل رأس المال ومعدل الاستثمار فإنه يمكن
 استنتاج معدل الزيادة في الدخل القومي ، فإذا كان معامل رأس
 المال ٥ : ١ ومعدل الاستثمار ٣٠ % ، فإن معدل نمو الدخل القومي

$$= \frac{\text{معامل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}} \times 100 = \frac{30}{5} = 6\%$$
 ، ولو كان معامل رأس
 ٣ : ١ مثلاً بدلاً من ٥ : ١. فإن معدل نمو الدخل سيكون $\frac{30}{3} = 10\%$
 كما أنه لو كان معدل الاستثمار ٤٠ % بدلاً من ٣٠ % فإن معدل
 نمو الدخل القومي سيكون $\frac{40}{5} = 8\%$ وبذلك كلما كان معامل رأس
 المال منخفض كلما أمكن تحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل القومي من
 حجم معين لرأس المال . ولذلك عند محاولة زيادة الدخل
 القومي يجب رفع معدل الاستثمار أو خفض معامل رأس المال أو تحقيق
 الاثنين معاً .

وبذلك يلعب معامل رأس المال دوراً كبيراً في تحديد معدل
 نمو الدخل القومي عند معرفة معدل الاستثمار ، أو تحديد معدل
 الاستثمار اللازم لتحقيق معدل معين من نمو الدخل القومي . كما
 يؤثر معامل رأس المال إلى درجة كبيرة في اختيار نوعية المشروعات
 المختلفة في التنمية الاقتصادية . ويتطلب ذلك بالطبع المفاضلة
 بين المشروعات الخفيفة ذات العائد السريع أي معامل رأس المال
 المنخفض ، مثل مشروعات النسيج ، والزجاج ، والأغذية ، والمشروعات
 الثقيلة ذات العائد البطيء أي معامل رأس المال المرتفع ، مثل
 صناعة الحديد والصلب والسيارات .

ودار نقاش بين الاقتصاديين في التفضيل بين أنسـواع
المشروعات المختلفة المناسبة للدول المتخلفة . ويرى البعض تفضيل
المشروعات الخفيفة لمزاياها التالية :

١ - تتمتع الصناعات الخفيفة بارتفاع العائد مــــن
الاستثمارات وقصر المدة اللازمة للحصول على الانتاج . ويؤدي ذلك
بالطبع الى سرعة زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة مستوى المعيشة
بالدول المتخلفة .

٢ - تحتاج الصناعات الخفيفة الى القليل من رأس المال وهو
نادر بالدول المتخلفة كما يسهل تدريب والمال بهذه الصناعات
بدرجه أسرع من الثقيلة تحتاج الى عمال متخصصة غير متوفرة
بكثرة بالدول المتخلفة .

٣ - لا تؤدي الصناعات الخفيفة الى انتشار تضخم كبير
بالدول المتخلفة كنتيجة للتنمية الاقتصادية نظرا لأنها تهتم
بانتاج السلع الاستهلاكية .

أما في حالة الصناعات الثقيلة فإنها قد تؤدي الى تضخم
كبير في الاسعار نظرا لزيادة الاجور النقدية دون أن يقابلها
زيادة سريعة في انتاج السلع الاستهلاكية .

٤ - تحتاج الصناعات الخفيفة الى رؤوس أموال قليلة نسبيا
مماثلة في زيادة الواردات من الموارد الأولية والعدد والالات . في
حين أن الصناعات الثقيلة تمثل عبء ضخم على ميزان المدفوعات
لاحتياجها الى رؤوس أموال ضخمة من الخارج .

٥ - تعتمد الصناعات الخفيفة على زيادة حجم التوظيف وبالتالى امتصاص جزء كبير من القوة العاملة المتوفرة بالسبب المتخلفة .

أما بالنسبة للحجج المؤيدة للصناعات الثقيلة فهي تستند على الاعتبار التالية :-

١ - الاعتماد على الصناعات الثقيلة يقلل من الفترة اللازمة لانطلاق الاقتصاد القومى وتقليل اعتماده على العالم الخارجى .

٢ - قد تؤدي الصناعات الثقيلة الى بطء معدل نمو الدخل القومى فى بداية مراحل التنمية ، ولكن فى المراحل التالية ستحقق معدل نمو مرتفع .

٣ - الصناعات الثقيلة ستقلل من مراحل النمو التى يجب على الدول المتخلفة أن تمر بها . . فمثلا الاتحاد السوفيتى تمكن من الوصول الى مرحلة التقدم فى خلال ٢٥ سنة باستخدام الصناعات الثقيلة ، فى حين أن الدول الغربية ، استغرقت أكثر من قرن للوصول الى هذه المرحلة من التقدم .

وبصفة عامة تعاني الدول المتخلفة من ارتفاع معامل رأس المال نسبيا عن الدول المتقدمة وذلك لعدة اعتبارات :

١ - تعاني الدول المتخلفة من ارتفاع نسب العادم والتلف عند استخدام رأس المال ويرجع ذلك الى الطرق البدائية المستخدمة

فى الانتاج . ويتطلب ذلك كثرة رأس المال المستثمر اللازم لزيادة الدخل القومى بوحدة واحدة .

٢ - مستوى التطور التكنولوجى والمعرفة والخبرة ضئيف بالدول المتخلفة ويؤدى ذلك الى ضعف إنتاجية رأس المال المستخدم .

٣ - تفتقر الدول المتخلفة الى قدرة فى رأس المال الاجتماعى ، ويشمل جميع الخدمات والوسائل والتسهيلات اللازمة للانتاج مثل الطاقة الكهربائية ، المواصلات ، السكن ، التعليم ، المياه والمستشفيات ، وغيرها من الخدمات المساعدة للانتاج . ويعتبر رأس المال الاجتماعى من الثروات الاجتماعية التى يرثها جيل بعد

جيل ، كما أنه يعتبر ذا كثافة رأسمالية ، أى يحتاج الى رأس المال أكثر من احتياجه لعنصر العمل . وتعانى الدول المتخلفة من نقص رأس المال الاجتماعى مما يفطرها الى التوسع فى زيادة حجمه بالاضافة الى انشاءات رأس المال الانتاجى ، فمثلا مجمع الحديد والصلب بحلوان يحتاج الى ٣٠٠ مليون جنيه كاستثمارات لهذا المشروع ، منها ٢٠٠ مليون جنيه لشراء العدد والالات ومبانى المصنع ، كما يحتاج فى نفس الوقت الى ١٠٠ مليون جنيه كراس مال اجتماعى وذلك لمد سكك حديد وشبكة ومواصلات من القاهرة الى حلوان وكذلك انشاء مساكن العمال ومد المياه والكهرباء وكافة الخدمات الاخرى الى هذه المنطقة . فلو أن رأس المال الاجتماعى متوفر لنكان حجم الاستثمار اللازم لهذا المشروع ٢٠٠ مليون جنيه فقط .

٤ - كما تحول الطلب نحو السلع ذات الكثافة الرأسمالية كالسلع الكمالية والكهربائية . وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

ونظراً لأن معامل رأس المال مرتفع بالدول المتخلفة ، لذلك يجب زيادة حجم الاستثمار لحدوث معدلات تنمية مرتفعة تفوق معدلات نمو السكان وتحقيق زيادة حقيقية في مستوى الدخل الفردي . ويتطلب تحقيق هذا المعدل المرتفع للتنمية الاقتصادية تعبئة الموارد اللازمة للقيام بذلك القدر اللازم من الاستثمار والذي يتراوح بين ٥ ٪ و ١٧.٥ ٪ من الدخل القومي . وهذا القدر من الاستثمار يمثل الحد الأدنى المطلوب للانطلاق في مرحلة النمو التلقائي . ويمكن تحليل الأسباب التي تدعو إلى ضرورة رفع معدل الاستثمار القومي بحيث ألا يقل عن المعدل المشار إليه فيما يلي

١ - عدم قابلية مشروعات رأس المال الاجتماعي للتجزئة :

يقصد بمشروعات رأس المال الاجتماعي مشروعات إقامة السدود والقناطر وشق الطرق واستصلاح الأراضي ومشروعات توصيل المياه والإضاءة وتوليد القوى الكهربائية والنقل والمواصلات كما سبق توضيحه . ومن طبيعة هذه المشروعات أنها تتلزم من الناحية الزمنية مع بعضها البعض . فانشاء السد العالي صاحبه التوسع في الانفاق الاستثماري على مشروعات توليد القوى الكهربائية والمصارف وبناء المساكن اللازمة ليعمال وشق الطرق وزيادة وسائل النقل اللازمة لنقل المستلزمات المختلفة . كما تتطلب الامر الاستثمار في

صناعة الاسمنت وحديد التسليح لزيادة طاقتها الانتاجية لتوفير هذه المستلزمات لبناء السد العالي . ومن الواضح أنه من الضروري الاستثمار في المشروعات التي تعد المشروع بالمستلزمات وتلك التي سوف تستخدم المياه والكهرباء التي سيوفرها المشروع في نفس الوقت الذي يجرى العمل في بناء المشروع نفسه . ومن الجلى أن تلازم هذه المشروعات وعدم قابليتها للتجزئة زمنيا يؤدي الى ضخامة الاستثمارات المطلوبة منذ بداية عملية التنمية الاقتصادية .

٢ - تكامل الطلب :

من المعروف أن طلب الافراد على السلع والخدمات يتمصف بالتكامل ، بمعنى أن الافراد يوجهون دخلهم الى شراء السلع والخدمات المختلفة وفق سلم تفضيل معين يختلف من فرد الى آخر . ولكن من الملاحظ أن نمط الاستهلاك أى توزيع الانفاق على السلع والخدمات لا يتغير فى المجتمع الواحد خلال الفترة القصيره . ولذلك فان الزيادة فى الدخل القومى توجه الى الانفاق على السلع والخدمات وفق الاهمية النسبية لكل منهما فى سلم تفضيل المجتمع . وهذا يعنى أن التوسع فى صناعة معينة مثل صناعة المنسوجات وما يصاحب ذلك من زيادة فى الاجور والمرتبات نتيجة لزيادة عدد العاملين وزيادة ساعات العمل التى يترتب عليه زيادة الانفاق على منتجات صناعة الغزل والمنسوجات فقط . ذلك زيادة الاجور والمرتبات للعاملين بصناعة الغزل والمنسوجات سوف توجه لشراء العديد من السلع والخدمات وفق نمط الاستهلاك السائد فى المجتمع . وبطبيعة

الحال لو أن العمال أنفقوا كل الزيادة في دخولهم على شراء منتجات المصنع الذى يعملون به لما واجه المصنع صعوبة في تصريف الزيادة في انتاجه . ولكن توزيع العمال للزيادة في الاجور على السلع والخدمات المختلفة سوف يعنى بالتالى وجود فائض من انتاج المنسوجات لا يتمكن المصنع من تصريفه الا اذا استطاع تصدير هذه المقادير الفائضة من المنسوجات . فاذا افترضنا أن تصدير السلع المصنوعة ليس بالامر السهل بالنسبة للدول النامية خاصة فى اول مراحل التصنيع نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض مستوى الجودة . فان تراكم هذه الفوائض سوف يؤدى بالتالى الى تعرض المشروعات للفشل .

ومن ناحية أخرى نجد أن توجيه جانب من دخول العمال الجدد الى شراء مزيد من السلع والخدمات التى لم يتم التوسع في انتاجها . سوف يؤدى الى ظهور فجوات تضخمية تتمثل في ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات .

ولذلك فان الامر يقتضى خلق سوق كاف لتصريف منتجات صناعة المنسوجات وزيادة انتاج العديد من السلع والخدمات التى سيزيد الطلب عليها من جانب العاملين الجدد ويتطلب ذلك انشاء مجموعات متكاملة من الصناعات المختلفة وتوسعات في مختلف الصناعات التى سوف يزيد عليها الطلب . وبطبيعة الحال فان انشاء عدد من الوحدات الانتاجية الجديدة تنتج مجموعات من السلع المختلفة سوف يحتاج الى تشغيل عدد كبير من العمال يفوق بكثير عدد العاملين الجدد بصناعة المنسوجات ويتقاضون أجورا تزيد عدة

عدة مرات عن الاجور التى يتقاضاها العاملين الجدد بصناعة المنسوجات . ومما لا شك فيه أن الزيادة فى الطلب على السلع والخدمات سوف تكون كبيرة فى هذه الحالة بما يسمح بتصريف الزيادة فى انتاج السلع والخدمات من جانب المشروعات الجديدة ومنها منتجات صناعة المنسوجات .

مما تقدم يتضح اذا أن تكامل الطلب يقتضى انشاء عدد كبير من المشروعات فى نفس الوقت تنتج فيما بينها معظم ما ينفق عليه العمال الجدد أجورهم . ويتطلب هذا بطبيعة الحال مقداراً كبيراً من الاستثمار خصوصاً اذا أخذنا فى الحسبان أن هذه المشروعات الصناعية الجديدة تحتاج الى انشاء بعض مشروعات المنافع العامة الجديدة مثل مد الطرق وزيادة توليد القوى الكهربائية وشق المصارف اللازمة للتخلص من فضلات المشروعات الصناعية ومساكن العاملين الجدد والتى تستلزم بدورها مقادير كبيرة من الاستثمارات .

٣ - ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان :

أن تحقيق زيادة نسبية فى نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى فى مجتمعين مختلفين يحتاج الى معدل مرتفع من الاستثمار فى المجتمع الذى يزداد فيه السكان بمعدل مرتفع عنه فى المجتمع الذى يزداد فيه السكان بمعدل منخفض .

ولتوضيح ذلك نفترض أننا فى مجتمع لا يزداد فيه عدد السكان ، فى مثل هذا المجتمع نجد أن نصيب الفرد من الدخل القومى

الحقيقى يـزيد بنفس معدل الزيادة السنوى فى اجمالى الدخل الحقيقى فى المجتمع . ولكن ما أن يتجه عدد السكان الى الزيادة حتى ينخفض معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى عن معدل الزيادة فى اجمالى الدخل القومى بما يساوى معدل الزيادة فى السكان وذلك وفق المعادلة التالية : معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى = معدل نمو الدخل الحقيقى - معدل نمو السكان .

وحيث أن معدل نمو الدخل القومى الحقيقى حسب معادلة

$$\text{هارد / دومر} = \frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}} \times 100 , \text{ لذلك فان معدل}$$

$$\text{نمو الدخل الفردى الحقيقى} = \frac{\text{معدل الاستثمار} \times 100}{\text{معامل رأس المال}} - \text{معدل النمو السكانى}$$

ويوضح المثال التالى هذه المعادلة :

$$\begin{array}{ccc} \text{معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى} & = & \text{معدل الزيادة فى اجمالى الدخل القومى} - \text{معدل الزيادة فى السكان} \end{array}$$

$$\text{٢٥ ٪} = \text{٥ ٪} - \text{٢٥ ٪ ٠٠٠٠ (١)}$$

$$\text{٢٥ ٪} = \text{٤ ٪} - \text{١٥ ٪ ٠٠٠٠٠ (٢)}$$

من المعادلة (١) يتضح أن تحقيق زيادة سنوية فى نصيب

الفرد من الدخل القومى الحقيقى قدرها ٢٥ ٪ تتطلب تحقيق زيادة

سنوية فى الدخل القومى الاجمالى قدرها ٥ ٪ اذا كان معدل زيادة

السكان ٢٥ ٪ سنويا ، ٤ ٪ اذا كان معدل زيادة السكان ١٥ ٪

سنوياً . وبطبيعة الحال فإن تحقيق معدل زيادة سنوية فى الدخل القومى قدرها ٥ ٪ يتطلب مقادير من الاستثمار أكبر من تلك التى تلزم لتحقيق زيادة سنوية قدرها ٤ ٪ .

من ذلك يتضح أن ارتفاع معدل زيادة السكان يتطلب معدلات مرتفعة من الاستثمار . وحيث أن معظم الدول النامية تعاني من الضغط السكانى وارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان بحيث يصل هذا المعدل الى ما يقرب من ٣ ٪ فى حالات متعددة ويتجاوز ٥ ٪ ٢ فى معظم الحالات ، فإن الأمر يتطلب اعداد برامج استثمارية ضخمة لتهيئة الاقتصاد القومى للانطلاق فى طريق النمو الذاتى .

ويستتبع ذلك أنه كلما نجحت الدول النامية فى التحكم فى معدل زيادة السكان وتنظيم النسل كلما كانت الاثار الانمائية لبرامج الاستثمار أكثر وضوحاً كما تنعكس على نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى وارتفاع مستوى المعيشة اذ تؤدي البرامج الاستثمارية الحالية الى نتائج ايجابية أفضل مع التحكم فى زيادة السكان . وينتج عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بطريقة منتظمة ازدياد الميل للادخار وبالتالي ازدياد القدرة الذاتية على الاستثمار .

وبذلك فالمشكلة الرئيسية التى تواجه الدول المتخلفة هو كيفية تمويل مشروعات التنمية ، أى كيفية تحقيق معدل الاستثمار المناسب لتحقيق نمو الدخل المرغوب فيه وتلجأ الدول المتخلفة فى الغالب الى مصدرين لتمويل مشروعات التنمية وهما : التمويل الداخلى والتمويل الخارجى .

التمويل الداخلى

ويشمل التمويل عن طريق الادخار الاختيارى ، والتمويل من طريق القروض العامة الداخلية ، والتمويل بالعجز .

أولا - الادخار الاختيارى :

يعتبر الادخار المصدر الحقيقى للتكوين الرأسمالى ، ويعبرف على أنه الامتناع عن استهلاك جزء من الناتج القومى أو الدخل القومى^(١) . فتعريفه بالامتناع عن استهلاك جزء من الناتج القومى ، يبين لنا صورته المادية ، وذلك لأنه فى حقيقته انما هو الامتناع عن الاستمتاع بالمنافع الموجودة فى السلع والخدمات بقصد تخصيصها لأعمال اقامة طاقات انتاجية جديدة . أما تعريفه بالامتناع عن استهلاك جزء من الدخل القومى فيوضح صورته النقدية ، ذلك أن الافراد يتلقون معظم دخلهم نقدا ، فالادخار لديهم هو الامتناع عن انفاق الدخل النقدى المتحصل لهم على الاستهلاك .

ويتحدد حجم الادخار فى مجتمع من المجتمعات وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التى تختلف حسب فئات المجتمع ونوعية المنشآت والوحدات القرارية فيه . ويشمل الادخار الاجبارى مجموع القطاعات الاقتصادية الآتية : القطاع العائلى ، قطاع الأعمال والقطاع الحكومى .

(١) ارجع الى الدكتور رفعت المحجوب " الاقتصاد السياسى " الجزء الأول ، ص ٤٥٤ .

(أ) الادخار فى القطاع العائلى :

يشمل القطاع العائلى والمؤسسات غير ذات الربح جميع الأشخاص الاعتباريين مقيمين عاديين فى البلد موضوع الدراسة ، وكذلك جميع المنظمات الخاصة المساهمة أو غير المساهمة كالجمعيات والنوادر والمؤسسات التى لا تسعى أصلا الى تحقيق ربح مادى أو الى تقديم الخدمات الى قطاع الأعمال والتى تجمع دخلها بصورة أساسية من الرسوم والاشتراكات المجباه من أعضائها والمنح التى تأتيها من قطاع الأعمال والقطاع الحكومى وبقية القطاع العائلى وكذلك فى بعض الأحيان ، من حصيلة البيع المباشر للخدمات مثل رسوم المستشفيات والمدارس الخاصة وبيع المؤلفات والنشرات .

العوامل المحددة للادخار فى القطاع العائلى عديدة ومتشابكة وقسم منها مشترك بين الادخار والاستهلاك ، وتبين فيما يلى العوامل المحددة للادخار .

١ - حجم الدخل : من البديهي أن يلعب حجم الدخل الدور الأول فى تجديد الادخار وذلك لأن صاحب الدخل الأكبر يمكنه ادخار قسم أكبر من دخله من ذلك الذى يستقطعه صاحب الدخل الأقل .

٢ - توزيع الدخل بين مختلف فئات الشعب : يؤثر توزيع الدخل بين مختلف فئات الشعب على حجم الادخار . فعدم التساوى فى توزيع الدخل من شأنه أن يزيد امكانات الطبقات الغنية على الادخار على حساب الطبقات الفقيرة التى قد ينعلم لديها الادخار .

٣ - هيكل الاستهلاك : يتوقف حجم الاستهلاك أولا على حجم الدخل كما أن الميل الحدى للاستهلاك ما هو فى الواقع الا نسبة الزيادة فى الاستهلاك الى نسبة الزيادة فى الدخل . وفى رأى " كينز " يتحدد الميل للاستهلاك وفقا لنوعين من العوامل : العوامل الموضوعية ، والعوامل الذاتية ، وتشمل العوامل الموضوعية تغيرات الأسعار التى من شأنها زيادة أو نقص الدخل الحقيقى للأفراد والعادات والتقاليد العامة . وكذلك التغير فى السياسة المالية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب ، وعامل التقليد وتغير توقعات المستهلكين . كما أنه يمكن أن يكون للتغير فى سعر الفائدة بعض الأثر فى هذا الخصوص . أما العوامل الذاتية فتشمل الصفات الشخصية كالرغبة فى التمتع بالقوة والجاه والاستقلال ، والرغبة فى اغتنام الفرص . والرغبة فى تكوين ضمان مالى لأحداث المستقبل واشباع رغبة البخل والمحافظة على مستوى الحياة وحب الظهور . وعلى هذا فان تحديد حجم الاستهلاك من شأنه أن يحدد فى الوقت نفسه حجم الادخار ، باعتبار أن الدخل يساوى الادخار والاستهلاك .

٤ - العادات والوعى والمؤسسات : تلعب العادات والوعى الادخارى ومؤسسات الادخار دورا هاما فى تحديد حجمه ، فبعض الشعوب تشتهر بحرمها على الادخار ، كما أن بعضها الآخر يشتهر بحرمه على الاستهلاك ، ليس فقط من دخله الحاضر وانما أيضا من دخله المقبل .

تلك هي أهم العوامل التي شترك في تحديد حجم الادخار
 إلا أن هناك مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن مشكلة تحديد حجم
 الادخار ، وهي مشكلة تخصيص الادخار وتوزيعه . وبسبب عادة قصر
 تجمع مدخرات القطاع الخاص الحر في اتخاذ عدد من الإجراءات
 منها ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة ، كما أن الودائع المصرفية
 صادقة التوفير من الضرائب وروفع سعر الفائدة عليها وعطيان
 المودع الخف بسحبها أو الاستقراض عليها عند اللزوم ، ومنه
 ما يتعلق بالتنظيمات الواجب اتخاذها كمناديق توفير السريـسـد
 ومؤسسات التليف الشعبي التي تقبل الودائع والادخار والصـفـار
 المستقلة أي تسمح بجميع مدخرات المشاطق السائبة .

(ب) الادخار في قطاع الأعمال :

يشمل قطاع الأعمال جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج
 السلع والخدمات تقدم بيعها وتحقيق أرباح . ويمكن تصنيف هذه
 المنظمات والمؤسسات كالآتي :

١- المنشآت الخاصة غير المساهمة : كالمزارع ومحلات البيع
 والحرثيين العاملين لحسابهم الخاص وجميع الأشخاص المهنيين
 المستقلين كالأطباء والمهندسين والمحامين .

٢- جميع أرباب العائلات والمؤسسات الخيرية بعنتهم مالكي
 عقارات ، سواء كانوا قاطنين هذه العقارات أم لا .

٣ - جميع الشركات الخاصة ، عدا المؤسسات الخيرية التي تخدم
النظام العائلي بصفة هيكلية المشروعات المنظمة على شكل تعاوني .

٤ - المنشآت التي لا تهدف إلى الربح إلا أنها تقوم بخدمة
قطاع الأعمال - كالمطاعم ومراكز البحث العلمي التي تقيمها المشروعات
بدفع رسوم كطبيعتها الإنتاجية أو زيادة دخلها .

ولذلك بالنسبة للمستوى النشاط الاقتصادي العام وامكانيات التوسع
والسياسة الاقتصادية - بينما فيها من إعفاءات ومميزات ، أثبتت
كثيراً في تحديد حجم الاختلالات قطاع الأعمال ، ويتم تجميع
الادخار وتوجيهه نحو أنشطة الوحدات الإنتاجية التي تقوم بالادخار
نقطة ونسبة الأعمال الاستثمارية للوحدات أخرى مثل مناديق توفير
البريد ، وبعض البنوك - وفي هذه الوحدات تظهر أهمية تجميع الادخار
وتوجيهه بصورة خلاصة ، وتتطلب هذه الأعمال إجراءات مختلفة
تتمثل في تنظيمات الإدارية والمالية ، وكذلك يتم تجميع الادخار
في أنشطة الوحدات الإنتاجية التي تقوم بأعمال الادخار والاستثمارات
بأساليب تنظيمية أخرى جزءاً من التنظيم المالي ، وثانياً ، جزءاً من
التنظيم الإداري - فتتطلب هذه التدابير من الوحدات لاتفاق حيث يتحمل
الادخار كالتحصيل التي تتكون من أموال ممول داخلياً وداخلياً ،
بما في ذلك من خلال بالنسبة لهذه الوحدات الإنتاجية أن إعطاء المزارع
حق تمليك الأرض وتجهيزها من قبله أن يدفع هذه المزارع السبيل
الادخار لاستثمار أرضه من استثماره في أرضه وأن المزارع الميسر
ستكون قسماً كبيراً من حجم الاستثمارات .

ج - الادخار فى القطاع الحكومى :

يشمل القطاع الحكومى جميع الهيئات الحكومية ، المركزية منها والمحلية ، التى تقوم بمختلف أنواع النشاطات ، كالادارة والتعليم والدفاع والخدمات الصحية وذلك عدا تلك النشاطات المسثولة فى قطاع الأعمال الحكومى . وأن وظيفة الحكومة فى هذا القطاع هى القيام بتنظيم الخدمات ذات النفع العام والقيام بإدارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة وتدخل فى هذا القطاع أيضا مؤسسات التأمينات والمعاشات ومؤسسات التأمينات الاجتماعية اذا كانت نشاطاتها تعتبر من أدوات السياسة الاجتماعية للدولة .

ويتألف الادخار فى القطاع الحكومى من فائض إيرادات هذا القطاع عن نفقاته . لذلك يلعب هيكل ومستوى موارد الدولة ونفقاتها دورا كبيرا فى تحديد حجم هذا الفائض .

تؤلف الضرائب أهم موارد القطاع الحكومى فى البلدان التى ليس فيها عوائد معينة كعوائد البترول - لا تدخل موارد قطاع الأعمال الحكومى هنا باعتبار أنها تدخل ضمن موارد قطاع الأعمال كما رأينا - والضريبة كمبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين فى منظمة سياسية مشتركة تهدف الى تحقيق الخدمات العامة . وتتخذ الضرائب أشكالا مختلفة كضرائب على الدخل والضرائب على النفقات والضرائب على رأس المال .

ويحدد حجم الطاقة الضريبية لمجتمع معين - وهو ذلك الجزء من الدخل القومى الممكن امتصاصه عن طريق الضرائب - وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها ما يلى :-

١ - حجم الدخل القومى : فالضرائب تفرض اما على الدخل او على الانفاق ، وفى كلتا الحالتين يتغير حجمها بتغير حجم الدخل . ومن الملاحظ ارتفاع نسبة مجموع الضرائب فى الدول المتقدمة فى الدول المتخلفة ، فمثلا تصل تلك النسبة الى ٣٥ ٪ فى انجلترا والى ١٠ ٪ فى الهند .

٢ - حجم رأس المال القومى : ان قسما من الضرائب يفسر على رأس المال وليس على الدخل ، كالضرائب على التركات والوصايا والهبات . لذلك فإن حجم رأس المال القومى - من العوامل التى تؤثر على الطاقة الضريبية .

٣ - توزيع الدخل القومى : ان لتوزيع الدخل القومى أثرا كبيرا على حجم الطاقة الضريبية على اعتبار أن الضريبة تفرض على الدخل الموزع على الأشخاص لا على الدخل القومى للوطن . فالتوزيع غير المتكافئ للدخل فى بلد تطبق فيه الضريبة التصاعدية على الدخل قد يكون من شأنه زيادة الطاقة الضريبية عما ستكون عليه فى حالة التوزيع المتكافئ نظرا لاتساع هامش الاعفاءات فى التوزيع المتكافئ وقلّة عدد الأفراد الذين تطبق عليهم المعدلات الكبرى للضرائب التصاعدية .

٤ - الهيكل الضريبي : يلعب الهيكل الضريبي دورا كبيرا في تحديد حجم الطاقة الضريبية ، فخصيلة الشرائح الشخصية تختلف عن حصيلة الشرائح العينية ، وكذلك الأمر بالنسبة للشرائح المتعددة ، كما أن تركيز الهيكل الضريبي على الضرائب المباشرة أو على الضرائب غير المباشرة له أثره على الطاقة الضريبية .

٥ - النظام الاقتصادي السائد : ففي النظم الاشتراكية التي تكفل حياة المواطن في مرضه وشيخوخته وبطالته تختلف الطاقة الضريبية فيها عن تلك الموجودة في النظم الرأسمالية ، كما أن النظام الرأسمالي يعتمد على الضرائب في تمويل إيرادات الميزانية العمومية للدولة بدرجة أكبر من النظام الاشتراكي .

أما بالنسبة للانفاق في القطاع الحكومي فانه يتميز بالتزايد الكبير الناتج عن اتساع أعمال الدولة ومهامها نتيجة التغيير الأساسي في مفهوم نظريات الحكم الحديث . وقد أدى هذا التزايد في بعض الدول الى عجز دائم بين مواردها الضريبية ونفقاتها الجارية .

وتخلص من هذا الاستعراض السريع للادخار الاختياري الى أن مقدرة الدول المتخلفة على الادخار الاختياري أقل بكثير من مقدرة الدول المتقدمة فمدخرات القطاع العائلي تكاد تكون معدومة ففى معظم الدول المتخلفة نظرا لانخفاض مستوى الدخل القومي وسوء توزيعه وانتشار الفقر وارتفاع نسب الاستهلاك ويعتبر قطاع الأعمال القطاع الوحيد تقريبا الممكن اعتباره كمصدر من مصادر

الادخار الاختياري في الدول المتخلفة . أما القطاع الحكومي فيعاني من عجز مستمر في معظم الدول المتخلفة نظرا لزيادة النفقات عن الإيرادات .

ثانيا - القروض العامة الداخلية :-

ضعف الموارد الضريبية في البلدان المتخلفة وتزايد الانفاق الحكومي الجارى فيها ، قد أدبأ الى تلاشى امكانية تحقيق ادخارات حكومية يمكن استعمالها في تمويل التنمية الاقتصادية . ولقد نشأ عن ذلك كله التفكير بضرورة اللجوء الى مصادر أخرى لتمويل التنمية ، منها ما يتعلق بتحويل جزء من ادخارات القطاع الخاص الى القطاع العام عن طريق القروض العامة ، ومنها ما يتعلق بفرض ادخار اجباري على الشعب عن طريق القروض الاجبارية والتضخم النقدي .

وقد تغيرت نظرة الاقتصاديين الى القروض العامة تغييرا جذريا بانتشار المبادئ الكنزمية اذا كانت المبادئ التقليدية التي أسسها آدم سميث وزيكاردو تحتتم على الحكومة الاقتصار على الضرائب لتمويل نفقاتها والامتناع عن الاقتراض لما له من أثر في انقاص استثمارات القطاع الخاص التي لا يمكن للحكومة أن تعويضها بانفاقها نظرا لما تتصف به الحكومة من اسراف وتبذير ، فضلا عن أن منافسة الدولة للأفراد بالاقتراض من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالي إلى انقاص الاستثمار . أما كينز فقد أتى بنظريته في سياسة استحداث العجز في الميزانية والاعتماد

فى التمويل على القروض مبررا ذلك بضرورة خلق الطلب الفعال واحداث
الرواج والتوسع فى النشاط الاقتصادى .

وتتميز القروض العامة الداخلىة بعدد من الصفات منها :-

١ - ان القرض الداخلى لا يزد فى مديونية الدولة الخارجىة
وبالتالى ليس له أثر مباشر على سعر الصرف . كما ليس له أثر على
ميزان المدفوعات عند اعادة دفع هذه القروض .

٢ - ان القرض الداخلى لا يودى الى اخراج فوائده خارج
البلاد بل تبقى داخل البلد ليفيد منها أبناؤه ومواطنوه .

٣ - ان شروط القروض الداخلىة أيسر من شروط الاقتراض
الخارجى .

٤ - ان للقرض الداخلى تكلفة معينة هى سعر الفائدة ، الأمر
الذى يستدعى بصورة خاصة أن لا يعتمد الى الاقتراض الا لتمويل
المشروعات الانتاجية التى تمول نفسها بنفسها ، أى التى تقل دخلا
تستطيع منه وفاء القرض وفوائده فى المستقبل .

٥ - ان من شأن القرض ، وفقا لبعض الآراء أن يوزع أعباء
التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة ومن ثم توزيع أعباء
التنمية الاقتصادية على أكثر من جيل .

٦ - الا أن من شأن القرض الداخلى أن يودى الى اعادة
توزيع الدخل على الطبقات الغنية التى تستطيع الاكتتاب فى القرض ،

اذ أن دفع فوائد القرض وأقساطه إنما تسدد في الغالب من حصيلـة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها الفقراء وتذهب إلى الطبقة الغنية ، وهذا الأمر بلا شك من صفات القرض السيئة .

٧ - قد يؤدي القرض الداخلي إلى إعادة ادخال الأموال المكتنزة إلى الدورة الانتاجية وذلك بسحب هذه الأموال من الأفراد وقيام الدول باستثمارها .

والجدير بالبحث بالنسبة للقروض الداخلية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، التأكيد على استعمالها في المشروعات الأكثر انتاجا من المشروعات التي كان من الممكن أن تمولها هذه القروض لو بقيت مع أصحابها . إلا أن هناك عددا من الصعوبات التي تقف في وجه الحصول على هذه القروض في الدول المتخلفة منها فـتـفـ الادخار المحلي ، وانتشار الاكتناز ، وفقدان السوق النقديـةـ والمالية ، وتزعزع الثقة بالحكومة في بعض البلدان .

ثالثا - التمويل بالعجز :-

لم يلق موضوع من المواضيع المالية ترحيبا في البلدان المتخلفة أكثر مما لقيه موضوع التمويل بالعجز ، ذلك أن هذه الوسيلة السهلة اليسيرة تمكن الحصول دون مشقة على الموارد المالية اللازمة لتأمين أنواع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تتطلبها هذه البلدان في وقت تعجز فيه الموارد الضريبية على أنواعها المختلفة عن تأمين حاجات المال . والتمويل بالعجز فـتـفـ

أبسط صورة هو قيام الدولة بإصدار كميات جديدة من النقد بدون تغطية ووضعها ، وضع التداول أو هو الاستقراض من مؤسسة الإصدار لقاء سند على الدولة توضع فى التغطية .

والتمويل بالعجز صورتان أساسيتان وهما : التمويل بالعجز الذى من شأنه زيادة الانفاق الحكومى ، والتمويل بالعجز مع ابقاء حجم الانفاق الحكومى على حاله ، أى الاستعاضة عن جزء من الضرائب بموارد تؤخذ بطريقة التمويل بالعجز .

ويعتبر بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز وسيلة خطيرة لا يجوز اللجوء اليها الا فى الظروف الاضطرارية غير العادية كالحروب مثلا . فأصحاب المدرسة النقدية كانوا يدعون الى ضرورة التمسك بالنقود السلعية والى ضرورة الحد من قدرة المصارف على إصدار الورق النقدى حتى لا تتعرض قيمة النقد للتدهور . وبسيطرة الفكر الكينزى على علم الاقتصاد فى الثلاثينيات من هذا العصر ، انهزمت الأفكار التقليدية ، اذا استطاع كينز أن يبين خلل رأى التقليديين الذين بنوا نظريتهم على فرضية الاستخدام الكامل ، تلك الفرضية التى جذبتها الأحداث التى مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى أكبر أزمة اقتصادية عرفت فى الثلاثينيات وبعد ذلك دعا كينز الى ضرورة قيام الحكومة بمعالجة أزمة الركود والبطالة وذلك بزيادة الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد القومى عن طريق زيادة الانفاق الحكومى الممول بالعجز .

التمويل الخارجى

لقد ازدادت حمة الفرد من المعونات الخارجية بشكلٍ لـم يعهده العالم من قبل كما أنها اتخذت أشكالاً مختلفة تتدرج من القروض المباشرة إلى التسهيلات الائتمانية إلى تقديم منتجات معينة كالقروض الزراعية أو الخبرات والمساعدات الفنية ، والدراسات والنصح والتدريب . بالإضافة إلى أن مصادر هذه القروض والمعونات قد تطورت تطوراً جلياً . إذ لم تعد محصورة في نطاق الأفراد والهيئات والجمعيات أو للدول ، بل تعدته إلى مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات العالمية ، ولقد رافق كل ذلك تطوراً في الشروط التي تمنح بها هذه القروض ، فتخلت إلى حد كبير عن ثوب التبعية السياسية والاقتصادية التي كانت تفرضه على الدول المستفيدة لتبقى في كثير من الحالات على الصفات التجارية المحضة فقط التي تلازم عادة هذه القروض .

ولتوضيح مدى حاجة البلدان المتخلفة إلى القروض الأجنبية فلا بد لنا من الإشارة إلى أن التقديرات التي وضعها خبراء الأمم المتحدة في مجرى الأبحاث المتعلقة بوسائل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تشير إلى أن القروض الخارجية اللازمة لزيادة دخل الفرد بنحو ٢ ٪ في جميع البلدان المتخلفة (باستثناء أوروبا واليابان) تبلغ نحو ١٣ر٨ مليار دولار وذلك بالإضافة إلى ادخارات

هذه البلاد الخاصة والمقدرة بنحو ٢٠ مليار دولار ، كما أن التقديرات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تبين أن احتياجات البلاد المتخلفة اقتصاديا من القروض الخارجية تبلغ نحو ٨ مليارات دولار سنويا - ولعل هذه الأرقام وإن كانت تقديرية بحتة ، إلا أنها تبين بلا شك مدى حاجة الدول المتخلفة إلى رأس المال .

وبالرغم من كون الاقتراض في البلدان المتخلفة ينبع من الحاجة إلى البضائع الرأسمالية لاستخدامها في عملية التنمية وتكوين رأس المال ، إلا أن هذين الأمرين ليسا متلازمين ، إذ يمكن أن يستخدم القرض في شراء موارد استهلاكية ، ومع ذلك تتم عملية التنمية ويزداد الرأسمال الوطني وذلك إذا ما سمح استيراد المواد الاستهلاكية بتحويل قسم من الموارد الاقتصادية الوطنية ، التي كانت تستهلك سابقا ، إلى عملية تكوين الرأسمال ، وتتجلى هذه الحالة بصورة واضحة في المعونات الاقتصادية والمقدمة بشكل قروض زراعية .

وإذا كانت الحاجة إلى الاقتراض عامة في البلاد النامية ، فلا بد من معيار يبين المقدار المالح للدولة التي سوف تقرضه . والجواب التقليدي على هذا السؤال هو أن حجم الاقتراض يجب أن يتم تحديده عن طريق تحديد الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب وحجم الادخار الوطني المتاح للدولة في حدود الحالة التوازنية للاقتصاد . إلا أن هذا الجواب يلقي عبء تحديد حجم القرض على

تحديد حجم الاستثمار ، الأمر الذى لا يدل دلالة قاطعة على قدرة البلد على استيعاب هذا القرض أم لا . لذلك فقد عمد إلى استنباط أدلة أخرى من شأنها تحديد البلد على استيعاب القروض الخارجية .

ويجب ملاحظة أن القدرة على الاستيعاب أو الاستعمال المنتج للقرض لا يمكن أن تكون محدودة فى المدى الطويل الأجل ، إذا ما اقتنعنا بالفكرة القائلة بأن الهدف من الاقتراض هو زيادة الموارد المتاحة لا إضافة موارد جديدة معينة . أما فى المدى القصير الأجل فإن القدرة على الاستيعاب خاصة إذا كان القرض يشكل موارد رأسمالية ، تكون محدودة بمعدل توفير العوامل والتسهيلات المكملة وفضط التوازن الاقتصادى والنقدى فى البلاد وإمكانية الاستعمال المنتج للمشروع المقام ، إذ لا يكفى أن يثام المشروع أو يؤسس العمل للقول بأن الاستيعاب قد حصل - بل لابد من وضع المشروع أو العمل موضع الاستعمال المنتج ومن المعايير التى يضعها المصرف الدولى .

لإنشاء والتعمير لتحديد قدرة بلد ما على استيعاب القروض الخارجية هى مدى توفير الدراسات والتصاميم الهندسية للمشاريع التى تشتمل على استثمارها الاقتصادية .

كما أن هناك معياراً آخر تستعمله الهيئات المصرفية المقرضة فى كثير من الأحيان ، هو مدى قدرة المشروع على إعادة تسديد القرض الذى استعمل من أجله . ورغم أن القدرة على إعادة الدفع لا تحدد القدرة على الاستيعاب إلا بمقدار ما تقتضيه السلامة الاقتصادية للاقتصادى للبلد ، إلا أنها أمر هام يجب أن يتم حسابه بصورة

دقيقة على أساس مقدار قابلية القرض على زيادة الانتاجية العامة في الاقتصاد ، وقدرة الحكومة على اقتطاع النسب الضرورية من الانتاجية المضافة عن طريق سياسات الضرائب والأسعار ، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستقطاعات ، التي من شأنها أن تزيد من المصادر أو تنقص من الواردات ليتم الوفاء بالقرض .

وتنقسم مصادر الاستثمارات الخارجية الى ما يلي :-

أولا - الاستثمارات الخاصة الأجنبية :-

ويشمل هذا النوع من الاستثمارات على استثمارات القطاع من أصحاب أعمال ورأسماليين ويتكون من استثمارات مباشرة أو استثمارات غير مباشرة . وتشمل الاستثمارات المباشرة المساهمة المباشرة في التنمية الاقتصادية عن طريق انشاء فروع للشركات والمؤسسات الأجنبية بالدول المتخلفة المقترضة ، كما يتحمل المقرض عبء الادارة والتوجيه والاشراف الكامل على القرض مثل فروع البنوك والشركات الأجنبية التي كانت تعمل في مصر قبل التمهيد في عام ١٩٥٧ ، أما الاستثمار المباشر فيشمل مساهمة المستثمر الأجنبي فقط في أسهم وسندات الشركات الوطنية مع ترك الادارة والتوجيه للدول المقترضة .

ويمتاز الاستثمار المباشر بكثير من المزايا يمكن ذكرها

فيما يلي :-

١ - لا يتحمل المواطن عبء استخدام الاستثمار المباشر

لأن دفع أقساط هذا الاستثمار والفوائد يتم عن طريق الأرباح .

فاذا حقق المشروع أرباحا أمكن دفع هذه الالتزامات . أما فـسـى حالة الاستثمار الغير مباشر فان المواطنين ملزمين بدفع الفوائد وأقساط الدين المستثمر سواء حقق المشروع ربحا أم لم يحقق . وذلك عن طريق دفع الضرائب .

٢ - فى حالة الاستثمارات المباشرة يكون عامل الربح هو الدافع الوحيد لهذه الاستثمارات ، ومن ثم يوجد ضمان بجديـة المشروع من الناحية الاقتصادية . أما فى حالة الاستثمارات الغير مباشرة فمن الجائز أن تستخدم الدولة هذه القروض فى تمويل مشروعات غير مضمونة اقتصاديا .

٣ - يحضر الاستثمار المباشر للدول المتخلفة الكثير من الخبراء والتطور التكنولوجى والادارة الحسنة والعمال المهرة . ويؤدى ذلك بالطبع الى انتشار الرعى الانتاجى والخبرات بالدول المقترضة .

٤ - يستخدم جزء من الأرباح المتحققة فى حالة الاستثمار المباشر فى إعادة استثمارها بالدول المتخلفة مما يؤدى الى زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة . أما فى حالة الاستثمار الغير المباشر فان ما تدفعه الدولة من فوائد للأسهم والسندات يحصل للخارج بالكامل وبالتالي لا تستفيد منه الدولة فى إعادة استثمارها بها .

٥ - تميل الاستثمارات المباشرة الى تمويل مشروعات التصدير وذلك لضمان حرية تحويل جزء من رأس المال والأرباح للخارج .

ويؤدي ذلك بالطبع الى زيادة الصادرات وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

٦ - يضيف الاستثمار المباشر زيادة حقيقية للدخل القومي عن طريق اختياره لمشروعات انتاجية ، لأنه لا يعقل أن يوجه هذا الاستثمار الى المشروعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها .

ثانيا - المنح والقروض الحكومية :-

تحتاج الدول المتخلفة الى الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعلها لا تعتمد على مصدر واحد من مصادر التمويل . بالإضافة الى ذلك فإن انتشار حركات التحول الاشتراكي بين الدول المتخلفة واستخذامها للتخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية وما يتبع ذلك بالتبعية من تأمين ومصادرة لرؤوس الأموال الأجنبية ، أدى الى خوف رأس المال الخاص واحجامه عن تمويل مشروعات التنمية بالسودول المتخلفة . ومن ثم تسعى الدول المتخلفة للحصول على قروض وهبات من حكومات الدول المتقدمة في العالم . وقد انتشر هذا النوع من التمويل بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لكثرة تدخل الحكومات الدول المختلفة في الشؤون الاقتصادية . وتمتاز مثل هذه القروض بكبر حجمها مما يناسب المشروعات الضخمة التي لا يقدر رأس المال الخاص على تمويلها . كذلك تعطي الدول المقترضة الحرية التامة في التصرف في توجيه هذه الاستثمارات نحو مشروعات التنمية التي تتناسب مع ظروفها الاقتصادية . فمثلا القروض التي حصلت عليها


مصر من الاتحاد السوفييتى لتمويل مشروع السد العالى ومشروع مجمع الحديد والصلب وبنى مشاريع ضخمة لا يقدر رأس المال الخاص على تمويلها ، تعتبر قروض حكومية . كما أنه يلاحظ أن سعر فائدة رأس المال الخاص ، فمثلا القروض التى تحمل عليها مصر من الاتحاد السوفييتى تحسب فائدتها بمعدل ٢ ٪ فى حين أن قروض رأس المال الخاص تصل فائدتها الى ١٥ ٪ أحيانا ، فضلا عن ذلك فان القروض الحكومية تكون دائما لمدد طويلة الأجل تصل الى ٣٠ عام يمكن التسديد خلالها ، وهذا غير متوفر فى قروض رأس المال الخاص .

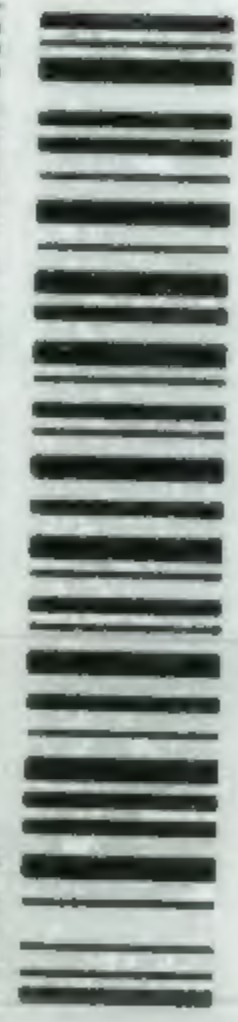
ولكن الحيب الوحيد الممكن توجيهه للقروض الحكومية هو أنها تميل الى الظروف السياسية أكثر من مراعاة الظروف الاقتصادية . فمثلا القروض والمساعدات الاقتصادية الأمريكية تعطى لخلفاء أمريكا فقط ، وكذلك القروض والمساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفييتى تعطى لخلفاءه فقط وهكذا فضلا عن ذلك فان هذه القروض والمنح وغيرها من المساعدات الاقتصادية تستخدم أحيانا للضغط السياسى على الدول المقترضة ، ومن ثم تربط الدول المقترضة بالاتجاه السياسى الخارجى للدول المقرضة .

ثالثا - القروض والمنح الدولية :-

تخشى بعض الدول المتخلفة من التماذى فى الاعتماد على القروض والمنح الحكومية أو رأس المال الخاص لما لهذه المصادر من مساوىء قد تضر الاقتصاد القومى . ولهذا تلجأ الدول المتخلفة الى

المنظمات والمؤسسات الدولية لمدّها باحتياجاتها من الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية . وتمنح مثل هذه القروض والاعانات طبقاً للقواعد المالية المعمول بها في مثل هذه المنظمات الدولية ، كما أنها تمنح بعد إجراء دراسات مستفيضة لضمان جدية المشروعات المراد تمويلها .

 Bibliotheca Alexandrina



1523235